واقع المشاركة السياسية في الريف المصري بعد ثورتي 25 يناير و 30 يونيه: دراسة ميدانية في قرية مصرية

أسامة رأفت سليم (*)

ملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على طبيعة المشاركة السياسية لصغار الفلاحين المصريين في الريف المصري.

وتحددت تساؤلات البحث في :-

ما هي أهم ملامح الوعى السياسي لصغار الفلاحين في الريف المصري؟

ما أهم خصائص الثقافة السياسية للفلاحين في القرية؟

ما هي أهم المحددات البنائية للمشاركة السياسية في المجتمع الريفي والتي تسهم في تحديد طبيعة المشاركة السياسية لدى الفلاحين؟

ويقع هذا البحث في نطاق الأبحاث السوسيولوجية ذات الطابع الوصفي التحليلي . والاعتماد بصورة أساسية على أسلوب التحليل الكيفي، من خلال دليل المقابلة المتعمقة ودراسة حالات من صغار الفلاحين. وقد تم إجراء البحث الميداني في محافظة المنوفية . وكان إجمالي عينة البحث =(50) حالة دراسة متعمقة من صغار الملاك والحائزين من الفلاحين المنتجين بقرية الدراسة. وقد أجريت المقابلات الميدانية ودراسة الحالات المتعمقة في الفترة من 2015/1/1 وحتى 2015/4/30 .

وقد توصل البحث إلى نتائج هامة منها: أن هناك اتفاقًا عامًا واجماعًا في الرأي بين كافة حالات الدراسة المتعمقة بأن مشاركتهم السياسية كانت بصورة إيجابية ومكتملة وكذلك فاعلة في إحداث ثورتي 25 يناير 2011 و 30 يونية 2013.

(*) أستاذ علم الاجتماع السياسي المساعد – قسم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة المنوفية

The reality of Political Participation in the Egyptian rural after 25th January and 30th June revolutions.
A Field study in an Egyptian Village

Osama Rafat Seleem

Abstract

The Current research aims art exploring the Phenomenon of the reality of Political Participation in Egyptian rural after 25th January revolution and 30th June revolution A field study in on Egyptian Village.

This research aims at recognizing the Nature of Political Participation of Small Egyptian Farmers in Egyptian rural..

Questions in the research:

1-what are the most important features of political Consciousness of small farmers in Egyptian.

2-What are the most important features of Political Culture of farmers in Village?

3-What are most important structural Factors in the rural Society that Contribute to de fining the nature of farmers' political Participation?

This research is among Sociological researches that is characterized by descriptive analytic nature and depending mainly on Content analysis way through in depth interviews and case study from small farmers. The Field study was done in regions, Menoufia Governorate. The total of the research sample was 50 in depth research Case study from small land Owners and the producers. As for the time field it was from 1-1-2015 till

30-4-2015. the results of the research :

Common agreement and opinion among all the Case study that their Political Participation was a Complete Positive Participation and effective in the events of the two revolutions 25th June, 2013.

مقدمة البحث:-

يعتبر موضوع المشاركة السياسية من أهم الموضوعات الجديرة بالاهتمام والبحث العلمي، خاصة ونحن في معترك التغيرات والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية السريعة والمتلاحقة سواء في المجتمعات النامية وثورات الربيع العربي في بعض الدول العربية وبخاصة في المجتمع المصري. أيضاً تعد المشاركة السياسية قضية قديمة حديثة في الوقت ذاته ومجال هام للدراسة في علم الاجتماع السياسي.

لذا كان موضوع هذا البحث، واقع المشاركة السياسية في الريف المصري بعد ثورتي 25 يناير و 30 يونيه، دراسة ميدانية في إحدى القرى المصرية. لهو محاولة علمية جادة وأساسية للتعرف على طبيعة المشاركة السياسية في الريف المصري خاصة لدى صغار الملاك والحائزين من الفلاحين. فلقد شهد الريف المصري تغيرات سياسية فارقة منذ قيام ثورة 25 يناير وموجتها الثانية في 30 يونيه التي جاءت لتصحيح مسار التغيير في مصر.

ويعد هذا التطور وذلك التغيير تحولاً كبيراً في الريف المصري، لذلك فإن ما شهده الريف المصري مثله مثل الحضر من تظاهرات وفاعليات سياسية يؤكد على أهمية جماعات الفلاحين وفاعليتهم إما في مسألة المشاركة السياسية والشعبية، كجماهير غفيرة كما سماها جلال أمين، أو كما قال السيد يسن، التي تقف على منصة التاريخ بل تديره وتوجِّهه.

فترجع أهمية المجتمع الريفي في مصر إلى أمور عدة، أهمها: من حيث عدد السكان فإنه وفقاً لبيانات تعداد عام 2006م، للسكان فإن عدد سكان الريف المصري كان 41 مليوناً و 26 ألف و 579 نسمة يشكلون حوالى نسبة 57.36% من جملة السكان في المجتمع المصري في ذلك الوقت والذى قدِّر بحوالي 76.480.426 مليوناً، وقد عمل 13 مليوناً منهم في الزراعة. وفي عام 2008م، كان إجمالي القوى العاملة في الزراعة يمثلون 27% من إجمالي قوة العمل في مصر، ويوفر الإنتاج الزراعي المحلى حوالى 63% من حاجات سكان مصر الغذائية، وقد ساهم بحوالي 13% من الناتج المحلى الإجمالي عام 2009/ 2010 وعلى الرغم من أهمية قطاع الزراعة وطبقة الفلاحين إلا أن نصيب الزراعة من الاستثمارات في تناقص بمعدلات متزايدة وملفته للانتباه[1]. كما يبين الجدول التالي:-

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة الاستثمار في الزراعة	9.4	6.5	7.6	6.9	5	4

إن مجمل الآثار الحادثة في البناء الاجتماعي للمجتمع المصري عامة وريفه خاصة، ناتجة عن كافة التحولات والتغيرات المجتمعية العالمية والمحلية والتي تجلت في مجموعتين من التأثيرات: الأولى منها، خارجية وهى تتعلق بكافة التأثيرات العالمية من عولمة وتقدم تقنى وتكنولوجي وأفعال عنف وردود

أفعال جماهيرية عريضة وتحولات في السوق العالمية وتطور أشكال الرأسمالية في صور جديدة غير مألوفة من قبل.

أما ثاني هذه العوامل فهي الداخلية وما يقوم به حائزي القوة السياسية ومن هم بيدهم اتخاذ القرار السياسي على كافة المستويات من أفعال وتعديلات وتغيير بنائي داخل البناء الاجتماعي للمجتمع الريفي المصري، والتي أثرت في حدوث تحولات واصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية على كافة قطاعات ومستويات المجتمع المصري، صاحبتها درجات بل وأشكال ومستويات من الوعى السياسي للفلاحين على مستوى كافة الفئات والشرائح الاجتماعية، بدءً من لفت الانتباه ومروراً بالاستجابات وصولاً إلى التمرد والعنف السياسي حتى أنماط للسلوك السياسي المتمثل في مستويات ومحددات المشاركة السياسية في صورها المختلفة كالتصويت الانتخابي والاقتراع أو التصويت على وضع الدستور أو انتخاب رئيس الجمهورية أو اختيار أعضاء البرلمان السياسي في مصر.

فجماعات الفلاحين، وبخاصة صغار الملاك والحائزين منهم في المجتمع الريفي المصري يشكلون إذن قطاع هام وأداة التنمية والنهوض بالمجتمع المصري، حيث رسم خطوط التغيير والإصلاح في المستقبل وذلك كله من خلال مشاركتهم السياسية المتكاملة.

إن كافة التحولات البنائية والتغيرات السياسية في المجتمع المصري في الفترة ما بعد ثورتي 25 يناير و 30 يونيه أثرت ولا شك في تشكيل نمط للوعى السياسي خاصة والوعى الاجتماعي بصفة عامة في أشكال ومستويات للسلوك السياسي والمشاركة السياسية، حديثة ومتجددة عن ذي قبل لدى كافة الفئات والشرائح الاجتماعية خاصة صغار الفلاحين المصريين في الريف المصري في الآونة الأخيرة.

من هنا جاءت أهمية هذا البحث ومحاولة التعرف على طبيعة المشاركة السياسية لصغار الفلاحين المصريين في الريف المصري، والتي تشكل في مجملها أنماط للسلوك السياسي لهؤلاء الفلاحين الذى هو انعكاسًا حقيقياً للثقافة السياسية للريف المصري والوعي السياسي لجماعات الفلاحين في القرية المصرية.

وهذه الثقافة وذلك الوعى لدى صغار الفلاحين إنما هما يتم تحديدهما بنائياً من خلال جملة العوامل والمحددات البنائية في المجتمع الريفي والتي تسهم في تحديد ملامح وقسمات المشاركة السياسية لدى صغار الملاك والحائزين من الفلاحين في المجتمع الريفي.

وذلك على اعتبار أن هناك مجالات أساسية للمشاركة السياسية والتي نركز عليها في هذا البحث وهى: مشاركة الفلاحين وتصويتهم سياسياً في فترة ما بعد ثورة 25 يناير في العام 2011، حيث انتخابات الرئاسة – رئيس لجمهورية مصر العربية، ثم التصويت على الدستور، وانتخابات مجلسي الشعب والشورى. ثم تصويت هؤلاء الفلاحين أنفسهم ومشاركتهم سياسياً كذلك فيما بعد ثورة 30

يونيه في العام 2013، حيث التصويت على الدستور وإعداده من قبل لجنة الخمسين والاستفتاء الشعبي عليه، ثم انتخابات رئيس الجمهورية، وانتخابات مجلس النواب لمجلس الشعب المصري بعد إلغاء مجلس الشورى، ومن ثم إنجاز أو استكمال خارطة الطريق.

علاوة على هذا المشاركة الفلاحية والشعبية الغير مسبوقة في مصر في مشروعات تنموية عملاقة كمشروع حفر قناة السويس الجديدة. مع محاولة طرح رؤية تشخيصية اجتماعية لعمليات المشاركة السياسية والاجتماعية للتعرف على أهم التحديات والمعوقات التي تعيق من مشاركة الفلاحين المصريين في مجتمعهم.

أولاً: مشكلة البحث وإجراءاته المنهجية:-

1. مشكلة البحث وأهدافه:-

على الرغم من أن هناك العديد من الأبحاث والدراسات والكتب الأكاديمية ضمن الأدبيات السوسيو-لوجية – سياسية والتي تناولت عرض وتحليل مفهوم المشاركة السياسية في العديد من المجتمعات النامية ومنها مصر، إلا أن تناول قضية واقع المشاركة السياسية في السنوات الأخيرة – المعاصرة، خاصة بعد ثورتين عظيمتين، في مصر، ثورة 25 يناير و 30 يونيه اللتان أحدثتهما جميع فئات وطبقات الشعب المصري وخاصة جماعات الفلاحين في الريف المصري، هذه المشاركة السياسية المرتكزة في السلوك السياسي والتصويت الانتخابي لصغار الفلاحين بعد هاتين الثورتين، لم تنل حظها من هذه الدراسات وتلك التحليلات العلمية، حتى وقت كتابة هذا البحث، وهذا المبرر هو الذى دفع بالباحث إلى إجراء هذا البحث.

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا، هو ما طبيعة المشاركة السياسية لصغار الفلاحين في الريف المصري؟ وما هي ملامح الوعى والثقافة السياسية لدى صغار الفلاحين التي هي انعكاس واضح وصريح لمحددات وعوامل بنائية أساسية في المجتمع الريفي، كملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي- خاصة الأرض الزراعية، ومستوى التعليم، والثقافة السياسية والانفتاح على العالم الخارجي، ودور وسائل الإعلام الجماهيري في الريف، وغيرها من عوامل ومحددات بنائية تلعب دوراً هاماً في تشكيل مستوى الوعى الاجتماعي والسياسي لدى الفلاحين في تحديد طبيعة وسمات المشاركة السياسية وكذلك المشاركة المجتمعية في الريف المصري بوجه عام.

إن دراسة تلك الظاهرة، المشاركة السياسية لصغار الملاك من الفلاحين في الريف المصري، لهى دراسة لإحدى الظاهرات الاجتماعية المرتبطة بالعلاقة بين القرويين والدولة وهى المشاركة السياسية في الريف المصري.

لذا كان الهدف الأساسي لهذا البحث هو الوقوف على طبيعة المشاركة السياسية للفلاحين في الريف المصري، وأهم المحددات البنائية التي أسهمت في تحديد طبيعتها وملامحها ومستوياتها وكذلك القنوات التي تتم من خلالها في

المجتمع.

إذاً جاءت أهداف هذا البحث متمثلة في هدف أساسي هو التعرف على طبيعة المشاركة السياسية للفلاحين في القرية المصرية- خاصة صغار الملاك والحائزين منهم.

وجاءت مجموعة أهداف فرعية عن هذا الهدف العام وهى:-

1) الكشف عن ملامح الوعى السياسي لصغار الفلاحين في القرية المصرية.
2) التعرف على طبيعة الثقافة السياسية للفلاحين في الريف المصري.
3) إلقاء الضوء على أهم العوامل والمحددات البنائية للمشاركة السياسية في المجتمع الريفي.
4) التعرف على أهم مجالات المشاركة السياسية للفلاحين في القرية المصرية.
5) وأخيراً، محاولة التعرف على معوقات المشاركة السياسية في الريف المصري. كمحاولة لتشخيص اجتماعي لعملية وواقع المشاركة السياسية لدى جماعات الفلاحين.

وعلى الرغم من تمتع الريف المصري بالعديد من السمات والخصائص الفريدة التي جعلته دوماً قلب المجتمع وعنوان الاستقرار والتوازن الاجتماعي الذى تعيشه مصر، حيث يتجاوز تعداده السكاني ثلثي إجمالي سكان مصر، ففضلاً عن كونه يشكل الكتلة التصويتية الرئيسية في 72% من دوائر الجمهورية الانتخابية.

فمنذ عصر محمد على ومصر الحديثة، مروراً بالحقبة الناصرية وثورة 23 يوليو، وفترة السبعينيات والثمانينات وانتهاء عصر من الفساد والظلم، عانى الريف المصري من الظلم والفساد وتطبيق سياسات تنموية وهيكلية في الزراعة... كل هذه الأوضاع أدت إلى أزمة واضحة في المجتمع الريفي المصري ومظالم عديدة تقع على كاهل الفلاح المصري ومصدر رزقه الأساسي وهو الإنتاج الزراعي.

وبحدوث ثورة 25 يناير، عادت الروح السياسية إلى الريف المصري، فقدم الفلاحين إسهاماً حاسماً في مشهد ثورة 25 يناير وأن الفلاح المصري لم يظل وفيًا لمبدأ انسحابه وغياب تأثيره في الفضاء السياسي. فتحول ميدان التحرير إلى رمز للثورة وعنوان للمشاركة السياسية للفلاحين. وكما حدد كرم سعيد في دراسته عن:-

1. الريف المصري وأبعاد التغيرات السياسية ومشاركة الفلاحين في ثورتين[3]:-

حيث أوضح الباحث لمجموعة العوامل التي دفعت الفلاحين في الريف المصري للمشاركة في ثورة 25 يناير وهى: الأولى: وصول الوضع السياسي إلى ذروة التأزم إبان عهد مبارك وتصاعد الحملات الأمنية ضد الفلاحين في الريف.

الثاني: تدهور الأوضاع المعيشية للفلاحين في القرية، حيث ارتفاع مستويات البطالة إلى ما يقرب من 60% ومعدلات الفقر إلى 75% في العام 2010.

ويرتبط العامل الثالث برفض حكومات مبارك منح الفلاحين حق تشكيل روابط وجمعيات مستقلة عن أجهزة الدولة، علاوة عن إساءة معاملتهم وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية، مما أدى في نهاية الأمر إلى أنه مازال يقع حوالى 40 مليون فلاح مصري تحت خط الفقر جراء سياسات النظام السابق الفاشلة، بل أنه وصل الأمر إلى أن مصر أصبحت تستورد أكثر من نصف غذائها.

ومن هنا لم تكن مشاركة الفلاحين في المجتمع الريفي قاصرة فقط على فعاليات ثورة 25 يناير، وإنما امتدت إلى مرحلة ما بعد سقوط مبارك، فشارك الفلاحين في كل المليونيات التي طالبت بتسليم السلطة إلى رئيس مدنى وتفعيل قانون العزل واستبعاد فلول الوطني من الترشح ومن كل قطاعات الدولة.

وبعد ثورة 30 يونيو، عاد الريف مجددًا للانتفاضة، حيث بقاء المظالم ووضوح سوء أوضاع الفلاحين، خاصة ارتفاع أسعار الأسمدة وصعوبة تسويق المنتجات الزراعية، وظل الواقع الاجتماعي – الاقتصادي للفلاحين في الريف يعانى كافة مظاهر الظلم الاجتماعي والطبقي وسوء الأحوال المعيشية، مع تدنى المستوى العام للخدمات الحكومية وتدهور معدلات النمو مع اتساع الفجوة بينه وبين المدينة.

وفي هذا السياق العام كان طبيعياً خروج جموع الفلاحين من الريف كقطاعات عريضة للمشاركة في ثورة 30 يونيو وتجلى ذلك في العديد من المحافظات كالمنوفية وكفر الشيخ والدقهلية والغربية والشرقية.

2. الفلاحون والثورة في مصر فاعلون منسيون[4]:-

وهدفت هذه الدراسة منذ البداية إلى تحليل العلاقة بين الفلاحين ومشاركتهم في الثورة، عبر دور الفلاحين في الانتفاضة المصرية الحالية وإعادة تحديد مسار ومراحل تطورها، ثم أخيراً، تحليل العلاقة التاريخية بين الانتفاضة الفلاحية ومشاركتهم السياسية في الأحداث السياسية الجارية في المجتمع المصري.

وقد عرف الباحث الفلاح موضحاً للسياسات الاقتصادية والزراعية الموضوعة من قبل النظام السياسي الحاكم في مصر بداية من ثورة 23 يوليو 1952م، مرورًا بفترة السبعينيات حتى عصر مبارك والتي اتسمت كل منها بسمات وخصائص تجعلها تختلف عن الحقبة التاريخية الأخرى.

وبحدوث ثورة 25 يناير، هل شارك الفلاحون في الثورة، حيث رأى الباحث أن الثورة المصرية مرت بأربعة مراحل هي: الأولى: انتفاضة الفلاحين من عام 1997 حتى عام 2000م، تليها، المرحلة الثانية: من عام 2000 إلى عام 2007م، ثم المرحلة الثالثة: الممتدة من عام 2004 إلى عام 2011. ثم المرحلة الرابعة: وهى مرحلة ثورة 25 يناير 2011م، وحتى 30 يونيه.

وفي النهاية يرى الباحث أنه قدم قراءة تاريخية طويلة المدى لعلاقة الفلاحين بالثورة مع التركيز على ثورة 25 يناير، حيث أوضحت الدراسة العلاقة

الارتباطية بين حركات الفلاحين ومشاركتهم السياسية وبين التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى مصر.

فكان هناك ملمح أساسي أولى وهو وجود أزمة يعيشها الفلاحون في المجتمع الريفي المصري، والناتجة عن التهميش الذى عاناه ويعانيه الفلاح المصري على مر العصور وحتى اليوم حيث انتشار ظاهرة الفقر في ريف مصر بدرجة كبيرة.

فالمتتبع لمسار الاحتجاجات الفلاحية وتطورها ومشاركة الفلاحين في يناير 2011م، استمر نشاط الحركات العفوية المنفصل عن الحركات الاجتماعية في شكل ممارسات مباشرة للنفاذ إلى الموارد على حين اندمج الفلاحين في الحركات الاجتماعية السياسية وأسسوا نقابات ومنظمات، بل نَّسقوا مع أحزاب وحركات اجتماعية هدفها تعاظم المشاركة السياسية للفلاحين المصريين.

3. المشاركة السياسية للفلاحين المصريين[5]:-

ومن بين كلاسيكيات الدراسات السابقة الهامة والتي لا يمكن تغافلها ونحن بصدد دراسة المشاركة السياسية للفلاحين المصريين هي دراسة صلاح الدين منسى محمد، حول المشاركة السياسية للفلاحين في الريف المصري في الفترة ما بعد ثورة 23 يوليو 1952م، حيث حدد الباحث من البداية أهمية تلك الدراسة من خلال بعدين هامين الأول منهما وهو البعد الذاتي حيث الفلاحون أنفسهم. والثاني يتمثل في البعد الموضوعي وهو المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذى يعيشه المجتمع المصري وطبقة الفلاحين في الريف في تلك الفترة.

وتسعى الدراسة إلى الوقوف على مجموعة من الحقائق أو أهداف الدراسة وهى: الأول، وهو عبارة عن التعرف على درجة المشاركة السياسية بشكل عام. والهدف الثاني، هو محاولة التعرف على أشكال المشاركة السياسية وأهميتها النسبية عند الفلاحين. والهدف الثالث والأخير، هو التوصل إلى تشخيص اجتماعي لعملية المشاركة السياسية عند الفلاحين.

وتحاول هذه الدراسة اختبار ثلاثة فروض أساسية وهى:-

1. إن المشاركة السياسية للفلاحين قد تغيرت إيجابياً بعد قيام الثورة نتيجة للتغير الذى طرأ على البناء التحتي للمجتمع المصري عامة والقرية المصرية بصفة خاصة.

.2 أنه مع اتساع فرص المشاركة السياسية للفلاحين فإنها مازالت ضعيفة لا تتناسب مع قوتها الاقتصادية والاجتماعية.

3. أنه بالرغم من أن درجة المشاركة السياسية عند الفلاحين ضعيفة فإن هناك ارتباطًا إيجابيًا بين درجة المشاركة السياسية وكل من حجم الملكية والمستوى التعليمي وفئات السن، يتحدد ما يلي:-

أ. أنه كلما زاد حجم الحيازة كلما زادت درجة المشاركة السياسية.

ب.أن درجة المشاركة السياسية ترتبط إيجابياً بمستوى التعليم.

ج. أن هناك اتجاهًا لزيادة المشاركة السياسية عند شباب الفلاحين.

واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج المقارن مع الاستعانة بصحيفة الاستبيان. وتطبيق البحث الميداني على عينة من 200 فلاح يمثلون نسبة 2.12% من جملة سكان القرية و 17% من جملة الحائزين.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة وهي:-

1. أن المشاركة السياسية للفلاحين قبل الثورة كانت مشاركة معدمة اقتصرت على الإدلاء بالأصوات في الانتخابات بشكل موجه تحت تأثير العُمد وكبار العائلات والأعيان في القرية.
2. أنه بعد الثورة بدأ الفلاحون في المشاركة السياسية لكن جاءت مشاركتهم ضعيفة ومحدودة.
3. أيضاً، أنه رغم ضعف درجة المشاركة السياسية لدى الفلاحين إلا أن هناك فروقاً ذات دلالة بين أفراد العينة طبقاً لعوامل السن والحيازة ومستوى التعليم.

4. العوامل البنائية والثقافية المؤثرة على المشاركة السياسية في الريف المصري[6]:-

حيث جاءت هذه الدراسة موضحة الهدف الأساسي من أهميتها في أن دراسة المشاركة السياسية تمثل مدخلاً أساسياً ملائماً لفهم البناء السياسي للمجتمع الريفي والبناء الاجتماعي داخل هذا المجتمع.

وحددت هذه الدراسة تساؤلاتها الأساسية في إلى أي مدى تؤثر ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي، خاصة الأرض الزراعية، على المشاركة السياسية للفلاحين في القرية، كذلك باقي العوامل البنائية الأخرى من تعليم ودين وديمقراطية وحرية الرأي ودورهم المؤثر على المشاركة السياسية في المجتمع الريفي.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على أسلوبي التحليل الكمي والكيفي في تحليل ومعالجة البيانات، مع الاستعانة بالمنهجين التاريخي والمقارن واستخدام استمارة الاستبيان، والمقابلات الفردية والجماعية، وقد تم اختيار عينة الدراسة بنسبة 5% من مختلف الفئات الاجتماعية للفلاحين في قريتي البحث الميداني.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة وهي:-

.1 أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين ملكية وسائل الإنتاج في القريتين والمشاركة السياسية، فكلما ارتفع حجم الملكية للفرد من وسائل الإنتاج في القرية كلما زادت مشاركته السياسية.

2. إن التعليم يؤثر على درجة المشاركة السياسية للفلاحين، حيث ترتفع درجة المشاركة السياسية كلما ارتفع مستوى التعليم والعكس تنخفض درجة المشاركة السياسية للقروى بانخفاض مستواه التعليمي.

.3 أيضاً، الدين لا يؤثر تأثيراً كبيراً في دفع أفراد العينة في قريتي الدراسة إلى المشاركة السياسية.

4. وأخيرًا، ضعف درجة تأثير قيمة الديمقراطية على المشاركة السياسية في

المجتمع الريفي.

5. الثقافة السياسية للفلاحين المصريين[7]:تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية:-

انطلقت أهمية هذه الدراسة من أن التسليم بأن تطور القرية المصرية هو جزء لا يتجزأ من التنمية القومية الناجحة، وبأن التحديث الثقافي بعد رئيسي في التنمية الريفية الحقيقية ومن ثم تكتسب دراسة الثقافة السياسية للفلاحين أهميتها.

وتهدف الدراسة إلى معالجة الثقافة السياسية للفلاحين المصريين في صورتها التقليدية ثم في صورتها المتغيرة، حيث اتخذت ثورة 23 يوليو 1952م، نقطة صفرية وهى نقطة افتراضية بين الثقافة التقليدية والثقافة المتغيرة، نظراً لما شهده الريف المصري من تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية هامة منذ قيام الثورة وحتى الآن.

وبناء عليه جاولت الدراسة اختبار فرضين أساسيين يشتمل كلاً منهما على فروض فرعية وهى:-

الأول: سادت في الريف المصري قبل الثورة ثقافة سياسية تقليدية شكلتها الأوضاع الجغرافية والظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنشئة العائلية والوعى غير الصحيح ببعض المفاهيم الإسلامية.

الفرض الرئيسي الثاني: حدث بعض التحول في الثقافة السياسية للفلاحين نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها الريف منذ الثورة ونتيجة الجهود التي بذلها النظام الثوري الجديد في التغيير الثقافي الموجة.

وقد استعان الباحث لاختبار هذه الفروض ببعض أساليب البحث الاجتماعي، منها المنهج التاريخي، ومنهج تحليل العلاقات المكانية، ومنهج الثقافة – الشخصية. مع تعدد أدوات جمع وتحليل البيانات، حيث الاستبار والاستبيان والملاحظة بالمشاركة والإخباريين.

وأجريت الدراسة الميدانية في قرية مصرية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة تتعلق بالفلاحين وثقافتهم السياسية، حيث هذه الأخيرة تشكلها عوامل بنائية عديدة وهى أن الإطار التاريخي بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإطار الجغرافي وخبرات التنشئة الاجتماعية والسياسية والمعتقدات الدينية تساهم بدرجات متفاوتة في تشكيل قيم الثقافة السياسية، كذلك فإن القيم تؤثر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فهي مثلًا، قد تكون دافعًا للتنمية أو معوقًا لها.

أيضاً، لا تعرف الثقافة السياسية لأى مجتمع ثباتاً مطلقاً ولكنها تتعرض للتغير حتى ولو كان طفيفاً وبطيئاً وقد يحدث هذا التغير استجابة للتحولات التي تطرأ على واقع المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا. وأخيراً، يقصد بقيم الثقافة السياسية ما يعتقده أو يؤمن به الأفراد فيما يتصل بعلاقتهم بالنظام السياسي، وهى تمثل في ذات الوقت دوافع لسلوكهم واتجاهاتهم ومشاعرهم نحو ذلك النظام.

6. دور النقابات الفلاحية في دعم قدرات المزارعين للمشاركة في التنمية الريفية[8]:-

هدف هذا البحث إلى تحديد مستويات معرفة الفلاحين بأدوار النقابة الفلاحية لدعم قدراتهم للمشاركة في التنمية الريفية، والتعرف على دور النقابة الفلاحية، وأهم الأنشطة التي تقوم بها لدعم قدراتهم المشاركية، وكذلك التعرف على أهم المعوقات التي تواجه النقابة الفلاحية والتي تحد من دعم قدرات الفلاحين على المشاركة المجتمعية.

وأجرى البحث في محافظة بنى سويف التي تم اختيارها بطريقة عشوائية بسيطة وتضم ثلاث نقابات فلاحية هي:- نقابة الفلاحين المصريين، ونقابة الفلاحين لصغار المزارعين، ونقابة اتحاد الفلاحين.

وقد تم اختيار عينة عشوائية حجمها 200 عضو بنسبة 5% من كشوف الجمعية العمومية للنقابة. وتم إجراء المقابلات الشخصية مع المبحوثين باستخدام استمارة استبيان أعدت خصيصاً لتحقيق أهداف البحث، مع استخدام العرض الجدولي بالتكرارات والنسب المئوية في تحليل بيانات البحث.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلى من نتائج هي:-

1) يقع أكثر من نصف المبحوثين 51.5% في فئة المعرفة المرتفعة بأدوار النقابة الفلاحية لدعم قدراتهم للمشاركة في التنمية الريفية.
2) يوجد ارتفاع ملحوظ لدى الفلاحين في معرفتهم بأدوار النقابة الفلاحية خاصة المرتبطة بحل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية والمهنية وصل إلى 97.5%.
3) وأخيراً، كشفت النتائج عن مجموعة من المعوقات التي تواجه النقابة الفلاحية من وجهة نظر الفلاحين حالات البحث، والتي تحد من دعم قدرات الفلاحين على المشاركة في التنمية الريفية والمشاركة المجتمعية عموماً وهى: عدم أخذ رأى الفلاحين في القوانين الزراعية المطروحة – حيث حزمة السياسات الزراعية المتغيرة التي وضعها النظام السياسي المصري حديثاً، خاصة بعد ثورة 30 يونيه، مع انخفاض الموارد المالية في النقابة الفلاحية، وانعدام الاستقرار السياسي في المجتمع وقلة الدعم المالي، وضعف تعاون الأجهزة التنفيذية الحكومية مع النقابة، مع انخفاض وعى الفلاحين بأهمية النقابة الفلاحية لهم في المجتمع الريفي.

2. تساؤلات البحث:-

إذا تحددت إشكالية هذا البحث في محاولة رصد واقع وطبيعة المشاركة السياسية للفلاحين في القرية المصرية على مستويين الأول، المشاركة في أحداث وفعاليات ثورتي 25 يناير و 30 يونيو وهذا ما نسميه نمط أو مستوى السلوك السياسي والذى ترجم في حراك سياسي آخذًا أبعادًا وأشكالًا وكذلك مستويات من العصيان أو الانتفاضة الفلاحية أو من الممكن تسميتها ثورة فلاحية- هذا إلى جانب العديد من الفئات الاجتماعية الأخرى في مصر بطبيعة الحال، كالشباب والمرأة ضمن الفئات والجماهير العريضة في الثورة المصرية. مثلما دللنا على ذلك من

خلال عرض الدراسات السابقة الخاصة رقم (1) ورقم (2) منهما.

أما المحور الثاني للمشاركة السياسية لصغار الملاك والحائزين من الفلاحين في الريف المصري هذا ما سوف يتم التعرف عليه أيضاً، ميدانيًا وواقعيًا من خلال رصد سلوك الفلاحين ومشاركتهم سياسيًا في كل من الاستفتاء على الدستور المصري، وانتخابات رئيس الجمهورية وأخيراً، المشاركة بالتصويت والرأي الانتخابي من قِبَلْ الفلاحين على اختيار أعضاء البرلمان السياسي المصري.

ولرصد طبيعة المشاركة السياسية للفلاحين في الريف المصري، والتعرف على سمات/ملامح الثقافة السياسية والوعى السياسي لهؤلاء الفلاحين وأيضاً أهم العوامل البنائية التي تسهم في تحديد خصائص المشاركة السياسية لدى الفلاحين في القرية المصرية. للتعرف على كل ذلك... حددنا تساؤلات البحث في التالي:-

ما هي طبيعة المشاركة السياسية لصغار الفلاحين في الريف المصري؟

وجاءت عن هذا التساؤل الرئيسي تساؤلات فرعية هي:-

1) ماهي أهم سمات/ ملامح الوعى السياسي لدى صغار الملاك والحائزين من الفلاحين في القرية المصرية؟
2) ما أهم خصائص الثقافة السياسية للفلاحين في القرية؟
3) ما هي أهم المحددات البنائية في المجتمع الريفي والتي تسهم في تحديد طبيعة المشاركة السياسية لدى الفلاحين؟
4) ما هي أهم مجالات المشاركة السياسية في واقع الثورة المصرية؟
5) ما أهم معوقات تحقيق المشاركة السياسية والمجتمعية المتكاملة لدى الفلاحين في الريف المصري؟

ومن هذه التساؤلات تمت صياغة ثلاث فروض أساسية سوف يتم التحقق منهم واختبارهم ميدانيًا هي:-

أولاً: إن المشاركة السياسية لصغار الفلاحين تغيرت بالإيجاب والفاعلية بعد قيام ثورتي 25 يناير و30 يونيو، وذلك نظرًا للتغيرات التي طرأت على البناء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي في مصر عامة وفي ريفه خاصة.

ثانيًا: مع تزايد الاهتمام بطبيعة الفلاحين في المجتمع المصري، وبخاصة بعد ثورة 30 يونيو 2013م، وإحداث العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية والزراعية والتشريعية والاجتماعية والثقافية، رغمًا عن ذلك، مازالت درجة المشاركة السياسية لصغار الملاك والحائزين من الفلاحين في القرية المصرية، ضعيفة وليست بالقدر المطلوب.

ثالثاً: هناك ارتباط طردي موجب وقوى بين درجة المشاركة السياسية للفلاح في القرية المصرية وحجم الملكية للأرض الزراعية ومستوى التعليم والسن والانفتاح على الخارج.

3. منهجية البحث:-

أ. أسلوب البحث:-

يقع هذا البحث في نطاق الأبحاث السوسيولوجية ذات الطابع الوصفي التحليلي بالاعتماد بصورة أساسية على أسلوب دراسة الحالة، حيث أن إطار إشكالية البحث وأهدافه تتركز جميعها في محاولة التعرف على طبيعة المشاركة السياسية لصغار الفلاحين في القرية المصرية بعد ثورتي 25 يناير 2011م و 30 يونيو 2013م، وواقع مشاركتهم في أحداث هاتين الثورتين، وكذلك مشاركتهم في التصويت الانتخابي ووضوح سلوكهم السياسي بالمشاركة في التصويت على الدستور وانتخابات رئاسة الجمهورية وأيضاً، في انتخابات البرلمان.

إضافة إلى محاولة الكشف عن أهم العوامل والمحددات البنائية لسمات الثقافة السياسية والوعى السياسي للفلاحين في الريف المصري. ودور هذه العوامل في تزايد أو الإحجام عن المشاركة السياسية لهؤلاء الفلاحين هذا إلى جانب عوامل الملكية والتعليم والسن.

من هنا كان الاعتماد بصورة أساسية عل أسلوب التحليل الكيفي للبيانات حيث الاستعانة به من خلال محاولة الكشف عن وصف دقيق لطبيعة وواقع المشاركة السياسية لصغار الفلاحين وخصائص ثقافاتهم ووعيهم السياسي ومشاركتهم السياسية ودور أهم العوامل البنائية في هذه المشاركة تزايدًا أو نقصانًا.

ب. أداة جمع البيانات:-

وقد تمكنا من الحصول على البيانات المتعلقة بالظاهرة موضوع هذا البحث من مصدرين أساسيين:-

الأول: مصدر مكتبي ويتمثل في الإحصاءات الرسمية والدوريات والتعدادات الرسمية والعامة ومختلف السجلات المعتمدة رسميًا من كشوف الحيازة الزراعية ومن الوحدة المحلية للقرية وغيرها من البيانات الموثقة والجاهزة.

الثاني: وهو المصدر البشرى ومن الواقع الميداني للقرية محل البحث ويمثله فئة صغار الملاك والحائزين من الفلاحين المنتجين زراعياً في قرية الدراسة.

لذلك استطعنا الحصول على البيانات المطلوبة حول هذا البحث والأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة عن طريق استخدام أداة الملاحظة البسيطة والمباشرة مع استخدام المقابلة المتعمقة بنوعيها الفردي والجماعي، وإن كان التركيز على النوع الأول والذى يسمح معه بإدارة الحوار واللقاءات المتعددة بيننا وبين الحالات المدروسة، وذلك بالاعتماد بشكل أساسي على دليل لهذه المقابلات المتعمقة ودراسة حالات من صغار الملاك والحائزين من الفلاحين بالقرية مجتمع البحث.

ويشتمل هذا الدليل على رؤوس موضوعات البحث – هذا إلى جانب البيانات الأساسية والأولية لحالات البحث – وكقضايا أساسية للتحليل المتعمق للظاهرة ومنها: ما يتصل بطبيعة المشاركة السياسية لصغار الفلاحين في المجتمع الريفي، كمتغير تابع يتحدد وفقاً لعوامل أساسية وهامة ومنها: الوعى السياسي

والثقافة السياسية للفلاحين في القرية المصرية، وكذلك عوامل الملكية للأرض الزراعية ومستوى التعليم والسن- كمتغيرات مستقلة تسهم في تحديد واقع وطبيعة المشاركة السياسية ارتفاعًا أو انخفاضًا لدى جماعات الفلاحين في الريف المصري.

ثم أهم مجالات هذه المشاركة السياسية للفلاحين في الريف المصري بعد ثورتي 25يناير و30يونيو. وأخيراً، أهم المعوقات الخاصة بالمشاركة السياسية في القرية المصرية.

هذا وقد تم تصنيف هذه البيانات وتحليلها تحليلًا كيفيًا بشكل أساسي حتى تكون أكثر دقة وعمقاً ومن ثم أكثر توضيحاً لواقع وطبيعة المشاركة السياسية ظاهرة البحث الأساسية.

ج. عينة البحث:-

بعد حصر إجمالي عدد سكان القرية ومعرفة عدد الأسر وحجم وطبيعة الملكية والحيازة للأرض الزراعية، ثم اختيار عدد من حالات الدراسة المتعمقة ضمن فئة صغار الملاك والحائزين والذين يحوزون بالملك أو الإيجار لأقل من فدان، حيث وقع هذا الاختيار أولاً، بطريقة عمدية مقصودة على فئة صغار الفلاحين المزارعين دون سواهم. ثم اختيار عدد من حالات الدراسة المتعمقة ضمن هذه الفئة بشكل عشوائي، وكان إجمالي عدد الحالات التي تمت مقابلتهم وتطبيق الدراسة المتعمقة عليهم وهم (50) حالة دراسة متعمقة من صغار الملاك والحائزين من الفلاحين المزارعين والمنتجين زراعيًا بشكل أساسي في قرية البحث وهم أيضاً الذين يعيلون أسر ويعتمدون بشكل أساسي على الدخل والمعيشة ضمن اقتصادهم المعيشي من منتجات ومحاصيل الأرض الزراعية بنوعيها التقليدي والنقدي أو التجاري، والذى يبلغ إجمالي عددهم في قرية البحث (260) مفردة من صغار الملاك من الفلاحين.

د. مجالات الدراسة الميدانية:-

وقد تم تجديدها لإجراء البحث الميداني في الآتي:-

1. المكاني أو الجغرافي:-

وهو قرية كمشيش وهى إحدى قرى مركز تلا بمحافظة المنوفية، حيث تم اختيار هذه القرية بشكل عمدى ومقصود، نظراً لمجموعة من الأسباب أو المبررات الموضوعية وهى:-

1. أن هذه القرية قد مرت تاريخياً بالعديد من التجارب والخبرات الإنتاجية، كالإقطاعية وخضوعها لفترات طويلة لسيطرة وممارسات كبار الملاك مع سيادة أنماط مختلفة ومتجانسة من العلاقات الإنتاجية الإقطاعية بين مختلف فئات الفلاحين قبل ثورة 23 يوليو 1952م.
2. أيضاً، الدور الواضح للعيان والذى قام به الفلاحين من حركات سياسية ومقاومة وانتفاضات ضد كبار الملاك من الإقطاعيين وأيضًا سلطات الحكومة المصرية.

3. تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي، حيث أن قرية كمشيش مجتمع البحث كانت من بين القرى الأولى التي تم تطبيق هذه القوانين بها وأوضاع حل القانون الخاص بالعلاقة الإيجارية (7 أمثال الضريبة) الزراعية بين الملاك والمستأجرين من الفلاحين في الريف المصري.
4. تعد هذه القرية مجتمع البحث ضمن القرى المتحولة أو المتغيرة مع وضوح العديد من سمات التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي الذى طرأ حديثاً على بنية القرية المصرية.

من هذا كله تستحق هذه القرية إجراء الدراسة الميدانية بها، وما تتسم به أيضًا من العديد من الخصائص، حيث يوجد بها ثلاث مدارس إبتدائي ومدرسة واحدة إعدادي ووحدة صحية وجمعية تعاونية زراعية ونقطة شرطة وسنترال ووحدة اجتماعية ومركز للشباب.

وقد اختيرت قرية كمشيش في عام 1967م على أن تكون قرية نموذجية من الطراز الأول وذلك بتنفيذ مشروع تخطيط وتطوير القرية، مع إنشاء ميادين عامة بها. ويبلغ إجمالي عدد سكان القرية 15903 نسمة و 8602 ذكور و 7301 إناث(10).

2. البشرى:-

وقد حددنا المجال البشرى للبحث وفقاً لعدد من المحكات الأساسية وفقاً لها سيتم تحديد واختيار عينة الدراسة في القرية وهى:-

أ. ملكية وحيازة وسائل الإنتاج الاجتماعي وتأخذ حيازة الأرض الزراعية أشكال ثلاث للاستثمار الزراعي، الملك والإيجار والمشاركة.
ب. شكل استثمار الأرض الزراعية، إما بزراعة محاصيل زراعية تقليدية أو تجارية أو نقدية أو إقامة مشروعات تجارية واستثمارية علاوة على ملكية وسائل إنتاج أخرى كالميكنة وتكنولوجيا الزراعة الحديثة.
ج. طبيعة العمل ونوع النشاط الاقتصادي الأساسي الذي يشكل مهنة عائل الأسرة كمصدر أساسي للدخل والمعيشة ومن واقع بيانات وسجلات القرية الرسمية وجدنا أن إجمالي زمام القرية وحيازتها المنزرعة = 2175 فداناً وأن إجمالي عدد الملاك والحائزين = 1489 حائزًا(11).

3. المجال الزمنى:-

وهو الوقت الذى استغرقته الدراسة الميدانية منذ الانتهاء من كتابة القسم النظري وإعداد دليل دراسة الحالات المتعمقة والزيارات الميدانية ومقابلة الحالات المدروسة وجمع البيانات منها وتحليلها كيفياً حتى وقت كتابة نتائج البحث وهى الفترة من 2015/1/1 وحتى 2015/4/30.

أما عن خصائص مجتمع البحث فهي كالتالي:-

أ. لا تزال الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي لمعظم سكان القرية، وذلك على الرغم من حدوث العديد من أوضاع التغيير والتحول بعد ثورتي 25 يناير و 30 يونيه والتي نجم عنها العديد من السمات المتغيرة التي طرأت على أنماط

السلوك الاجتماعي والسياسي التي هي انعكاس للوعى والثقافة السياسية المتحولة وما صاحبه من العديد من الأنشطة المنفصلة عن عمليات الإنتاج الزراعي بالقرية.

ب.حدوث العديد من أشكال التغير في نمط أساليب الإنتاج السائدة وأشكال العلاقات الإنتاجية الزراعية المرتبطة بها. حيث سيادة الأسلوب الرأسمالي مع بقاء واستمرار نمط العلاقات الإنتاجية الإقطاعية في مجال الزراعة والذى يتسم بالتالي:-

- تطور أدوات الإنتاج الزراعي، فلم تعد أدوات بدائية فقط بل ظهرت أدوات الري وتكنولوجيا الزراعة الحديثة، ووسائل النقل للمنتجات الزراعية بهدف السوق، مع نقص في الأيدي العاملة الزراعية والتي كانت متوافرة من قبل ووجدت سبيل لها في مجالات أخرى كالهجرة والسفر للخارج والعمل في أنشطة أخرى بعيدة كلية عن مجال العمل في الزراعة.
- تزايد الطلب على شراء الأرض الزراعية المنتجة، مما أدى إلى ارتفاع ثمن الفدان وجعلها سلعة ظهر التنافس عليها من خلال العرض والطلب بهدف زيادة الملكية الفردية للأرض الزراعية واستثمار رؤوس الأموال فيها أو زراعتها بالإيجار بهدف التسويق وزيادة الربح النقدي.
- تزايد الاهتمام بزراعة المحاصيل الزراعية التجارية والنقدية الغير تقليدية بهدف تسويقها خارج القرية، كالفاكهة والخضروات كالبطاطس، والفول الصويا، مما أثر بصورة كبيرة على نمط الاقتصاد المعيشي وإنتاجية الفلاح بالقرية.
- ظهور بعض الأنشطة غير الزراعية والقائمة أساساً على العمل الزراعي كأعمال البناء والمقاولات وتأجير الآلات الزراعية الحديثة، مع ظهور أشكال وأنماط سلوكية للفلاحين في القرية يمكن أن تندرج تحت ما نسميه بالسوق السوداء، حيث المتاجرة وبيع وشراء أدوات ومستلزمات الإنتاج الزراعي في القرية.

هذه التغييرات المصاحبة للثورة المصرية في يناير 2011م، و 30 يونيو 2013م، وحدوث العديد من أشكال المشاركة السياسية من قبل الفلاحين في المجتمع وأيضًا سياسات الحكومة المصرية خاصة في مجال الزراعة والإنتاج الزراعي جميعها أدت إلى حدوث العديد من أشكال التغير الذى طرأ على بنية القرية والمجتمع الريفي المصري عامة، أثرت دون شك في ثقافة الفلاحين السياسية وشكل ومستوى الوعى الاجتماعي والسياسي لجماعات الفلاحين مما أدى معه إلى تغير في طبيعة ودرجة مشاركتهم اجتماعيًا وسياسياً إما في أحداث الثورة أو في مجالات المشاركة السياسية سواء في التصويت على الدستور، أو اختيار رئيس الجمهورية أو في انتخاب أعضاء البرلمان السياسي المصري.

والذى كان بمثابة نتيجة طبيعية للتحولات البنائية الطارئة على أوضاع الملكية الزراعية ومستوى التعليم والتحولات الثقافية خاصة الثقافة السياسية

والانفتاح على العالم الخارجي ومستوى العمر وسط جماعات الفلاحين بالقرية المصرية. وهذا ما سوف تكشف عنه تحليلات بيانات الدراسة الميدانية كيفياً.

- خصائص عينة البحث:-

كشفت البيانات الميدانية الخاصة بالتركيب العمرى والنوعي والحالة الاجتماعية والمهنية ومستوى الدخل الشهري وملكية وسائل الإنتاج عن ما يلى:-

1. جاءت جميع أفراد عينة البحث من الذكور بنسبة 100% من إجمالي العينة، حيث مقابلة أرباب الأسر من الذكور من فئة صغار الملاك والحائزين من الفلاحين، ومهنتهم الأساسية العمل بالزراعة والإنتاج الزراعي بهدف الاكتفاء الذاتي له ولأسرته.
2. أوضحت الدراسة أن جميع أفراد عينة البحث من المسلمين فبلغت نسبتهم 100% ضمن إجمالي عينة البحث. حيث تنعدم الديانة المسيحية تماماً بقرية الدراسة.
3. تركزت فئات العمر لعينة الدراسة في القرية في المرحلة العمرية من 35 – 45 عامًا وجاء ذلك بنسبة 50% من إجمالي العينة.
4. أما عن الحالة الاجتماعية لعينة البحث فقد كشفت البيانات عن أن معظم أفراد العينة في قرية الدراسة متزوجين، حيث بلغت نسبتهم 94.2% من جملة العينة.
5. وكشفت البيانات الخاصة بالحالة التعليمية، أنه لا تزال الأمية هي النسبة الغالبة في ريف مصر وهي التحدي الأعظم لكل تغيير ومشاركة سليمة، فقد بلغت نسبتها 88% من إجمالي عينة الدراسة في القرية مجتمع البحث.
6. بينت الجداول الخاصة بالحالة المهنية وطبيعة العمل أو النشاط عن أن الغالبية العظمى من حالات الدراسة تركزت في العمل بالزراعة أو فلاحة الأرض كنشاط أساسي لمعظم أفراد عينة الدراسة، حيث جاءت نسبة 92.6% من جملة العينة الكلية، مع سيادة بعض المهن الأخرى إلى جانب العمل بالزراعة كمهنة أساسية في القرية.
7. أوضحت بيانات مستوى الدخل الشهري عن أن أعلى نسبة وهي 86.2% من جملة العينة في قرية الدراسة يحصلون على دخل شهري أقل من 150 جنيهاً كمحصلة كلية حيث اعتمادهم على الدخل من الإنتاج الزراعي والأرض الزراعية. مما يدل على تدني مستوى الدخول وعدم كفايتها لحالات البحث وصغار الفلاحين عمومًا، مقارنة بمستويات الدخل ومستوى المعيشة بصفة عامة في المناطق الحضرية أو المدنية حيث يجدون فرصاً أرحب في مهن أخرى غير الزراعية.
8. وجدنا أن جملة الحيازة الزراعية بالقرية هي 2175 فدان وأن جملة الحيازة للأرض الزراعية المملوكة لفئة صغار الفلاحين هي 164 فدان. وجملة حيازة الأرض الزراعية المملوكة لعينة البحث وعددهم (50) حالة دراسة هي 21 فدان من جملة الحيازة المنزرعة بالقرية.

ثانيًا: الإطار النظري للبحث:-

1. في مفهوم المشاركة السياسية:-

تعد المشاركة السياسية أحد الأبعاد المهمة لتحديد السلوك السياسي للأفراد، كما أنها أحد المحاور الأساسية في مجال اهتمام علم السياسة والاجتماع السياسي، حيث تتفق الدراسات والآراء على تأكيد الدور الإيجابي للفرد في الحياة السياسية من خلال حق الترشيح أو التصويت في الانتخابات أو الاهتمام بالقضايا والأمور السياسية أو العضوية في المنظمات أو الهيئات والنقابات... فهي محاولة للتأثير على متخذي القرار.

والمشاركة هي عملية إرادية واعية وتأكيد للحق الديمقراطي لكافة أفراد المجتمع. وتتوقف ممارسة الفرد لسلوك المشاركة السياسية على توافر القدرة والدافعية لدى الفرد والفرص التي يتيحها المجتمع بثقافته وايديولوجياته، وكذلك الظروف التي تحدد طبيعة المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافة السياسية السائدة في المجتمع.

لذلك فإن المشاركة السياسة في أي مجتمع هي: محصلة نهائية لجملة العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر جميعاً في تحديد بنية المجتمع المعنى ونظامه السياسي وسماتها وآلياتها ونمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذى أصبح معلماً أساسياً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة والمتطورة[12].

وحقيقة الأمر، نلاحظ أن المشاركة السياسية كمفهوم يحتل أهمية كبيرة في كافة الأبحاث والدراسات التي تناولت الأبنية الاجتماعية والسياسية للمجتمعات الإنسانية كافة المتقدم منها والنامي على حد سواء. كما أنه من المفهومات التي دار حولها جدل كبير، وذلك نظرًا لارتباطه بمفهومات هامة ومتعددة في أدبيات علم الاجتماع، كمفهوم الطبقة، القوة، النظام السياسي والوعى والإيديولوجيا وكذلك الثقافة السياسية.

فنجد "فيربا Verba"، في هذا الصدد يستخدم مفهوم المشاركة السياسية للإشارة إلى معانٍ عدة، حيث يشير إلى أن المشاركة السياسية عبارة عن مجموعة من الأنشطة السياسية المتنوعة، كالتصويت الانتخابي والمشاركة في الحملات الانتخابية، وفي ضوء ذلك عرفها فيربا بأنها- أي المشاركة السياسية- بأنها تلك الأنشطة القانونية الشرعية التي يقوم بها جماعة من المواطنين بهدف التأثير من قريب أو من بعيد في عملية اختيار الحاكم والأفعال التي تتخذها هذه الجماعة إزاء ذلك الهدف في المجتمع[13].

ويعرفها "كمال المنوفي"، في دراسته عن الثقافة السياسية للفلاحين، بأنها: حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال الممارسة الإدارية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين[14].

ويرى "على جلبى"، أن المشاركة السياسية هي: عملية يلعب فيها الفرد

دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يساهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وتتم هذه المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر(15).

ويرى "السيد يسن"، أن المشاركة السياسية هي كافة الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم من خلالها أفراد المجتمع في اختيار حكامهم وكذلك وضع السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتتمثل الأشكال التقليدية لهذه الأنشطة في التصويت والمناقشات وحضور الاجتماعات العامة ودفع الاشتراكات والاتصال بالنواب وممثلي البرلمان. أما الأشكال الأكثر نشاطاً للمشاركة السياسية هي عبارة عن الانضمام إلى الأحزاب والمساهمة في الدعاية الانتخابية والسعي إلى تحقيق مهام الحزب والسياسات العامة في المجتمع(16).

وأخيراً، تعريف هام لمفهوم المشاركة السياسية، حيث يرى "بريدي Brady" بأنها: الأنشطة السياسية التطوعية الإرادية الواعية التي يقوم بها المواطنين في مجتمع ما بهدف التأثير بمجريات الأحداث السياسية ونتائجها داخل المجتمع عبر المشاركة في التأييد أو تنظيم المظاهرات والإضرابات العامة، والاعتصامات والثورات تعبيراً منهم عن الرفض أو المقاومة والسخط وكذلك التصويت في الانتخابات الرسمية البرلمانية أو اختيار الحاكم والنظام السياسي(17).

وبناء على ما سبق، ووفقًا لما تقدم من تعريفات حول مفهوم المشاركة السياسية، فإن هذه الدراسة ستعتمد على مجموعة من الأبعاد والأسس في تحديد ما نقصده بالمشاركة السياسية لصغار الملاك والحائزين من الفلاحين في الريف المصري وهى:-

أ- أن عملية المشاركة السياسية هي عملية اختيارية وتطوعية وإرادية في المحل الأول من قِبَلْ الفلاح في القرية.

ب- أن هذه العملية تشتمل على مجموعة من الأنشطة المباشرة وغير المباشرة، فبالنسبة للمشاركة المباشرة – وهى ما يركز عليها هذا البحث هو دخول الفرد – الفلاح- في المشاركة في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، كما حدث في ثورتي 25 يناير و 30 يونيه في مصر، من مظاهرات وتمرد وعصيان وانتفاضات فلاحية مختلفة. أيضًا، التصويت في الانتخابات السياسية كالاستفتاء على الدستور أو اختيار رئيس الجمهورية أو أعضاء البرلمان السياسي في مصر، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى منظمات معينة.

أما بالنسبة للمشاركة السياسية غير المباشرة فهي أي أنشطة سياسية للفلاحين تسهم في أن يلعبوا دورًا أساسيًا في الحياة السياسية بصفة عامة.

لذلك نُعرِّف المشاركة السياسية إجرائياً بأنها:-

عملية دينامية يشارك فيها الفلاح للدخول في الحياة السياسية بصورة إرادية واعية بهدف التأثير في مجريات السياسة العامة وكافة القضايا السياسية في المجتمع – وفي هذا البحث (المشاركة السياسية في صورتين: هي ثورتي 25 يناير و 30 يونيو وأيضاً المشاركة بالتصويت السياسي في الدستور + والانتخابات

البرلمانية + اختيار رئيس الجمهورية)، والهدف من كل هذا تحقيق المصلحة العامة والتي تتفق مع آراء الفلاح وثقافته السياسية ووعيه السياسي وكذلك انتماءه الطبقي وبذلك تتم هذه المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة أهمها، الاشتراك في الثورات وفي الأحزاب والترشيح للمؤسسات التشريعية والاهتمام بالحياة السياسية والتصويت الانتخابي.

إذن ستنطلق هذه الدراسة من النظرية البنائية التاريخية كموجه نظري أساسي لتحليل وتفسير مقولة المشاركة السياسية للفلاحين في المجتمع الريفي. حيث أن المشاركة السياسية كأحد مكونات البناء الفوقي إنما تتأثر سلبًا أو إيجابًا بمجمل التغيرات التي تحدث في البناء التحتي وخاصة في شكل الملكية وتوزيعها وكذلك علاقات الإنتاج المرتبطة بها. وعمومًا، إذا كان أسلوب الإنتاج الخاص بالحياة المادية في المجتمع هو الذى يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية فإن القيم والفكر والوعى وأيضاً الثقافة السياسية جملة ما هي إلا انعكاس لطبيعة الأسس الاقتصادية التي تميز التكوين الاجتماعي – الاقتصادي في المجتمع الريفي خاصة والمجتمع ككل عامة[18].

خلاصة القول، أن عناصر التكوين الاجتماعي – الاقتصادي تلعب مجتمعه دورًا هامًا في تحديد شكل وطبيعة المشاركة السياسية مع أولوية أسلوب الإنتاج الاجتماعي وملكية وسائل الإنتاج في المجتمع كعوامل محددة لطبيعة البناء الفوقي الذى ينتمى إليه النظام السياسي للمجتمع والمشاركة السياسية وأيضًا الوعى السياسي وخصائص الثقافة السياسية في المجتمع الريفي بصفة خاصة.

عموماً، الوعى الاجتماعي، العام والخاص للفلاحين يلعب دورًا هامًا في الإقبال أو الإحجام عن الدخول في عملية المشاركة السياسية للفلاحين والذى يرتبط أساساً بالوجود الاجتماعي والاقتصادي للفرد والطبقة والذى هو في النهاية نتاج لهذا الوجود.

2. الوعى السياسي للفلاحين في الريف المصري:-

يقصد بالوعى السياسي بصفة عامة إدراك الفرد لواقع مجتمعه ومحيطه الإقليمي والدولي الخارجي ومعرفة طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط به ومعرفة مشكلات العصر المختلفة وكذلك معرفة ما هي القوى الفاعلة والمؤثرة في صناعة واتخاذ القرار داخل المجتمع وخارجه، فالوعى السياسي هو طريق الفرد لمعرفة حقوقه وواجباته في كافة الأنظمة الديمقراطية وكذلك المجتمعات التي تحاول التحول إلى الديمقراطية والتي تهدف إلى تفعيل القيم والاتجاهات السياسية التي يستطيع من خلالها الفرد التعرف على الظروف والمشكلات التي تحيط به محليًا وخارجيًا، ومن ثم يستطيع تحديد مكانه وموقفه فيها والمساهمة أو المشاركة في تغييرها وتطويرها. حيث تتسع قاعدة الوعى السياسي للفرد من خلال المشاركة في الانتخابات السياسية أو الاحتجاجات والتظاهرات والثورات والتصويت والاستفتاء وغيرها[19].

وقد أشار العديد من الدارسين والباحثين إلى أن هناك تداخلًا واضحًا بين

الوعى السياسي والثقافة السياسية في تحليلاتهم لعملية المشاركة السياسية في المجتمع، حيث يشير الوعي السياسي إلى رؤية ومعرفة الفرد العقلية لما يحيط به وهو المجتمع السياسي من أفكار وممارسات واختلافات سياسية يستطيع من خلالها إدراك محيطه السياسي واتخاذ الموقف المناسب ومن ثم التفاعل والتأثير البناء في مجمل العملية السياسية في المجتمع. ومن أسباب ضعف الوعى السياسي، طبيعة النظام السياسي الذى يحاول إضعاف وعى الجماهير بشكل مستمر، أيضًا، التخلف الاجتماعي، حيث الأمية والتعصب والاتكالية والانغلاق، والمزاجية وتهميش دور الفقراء والمرأة في المجتمع، ثم ضعف العدالة الاقتصادية، حيث الفقر وعدم المطالبة بالحقوق السياسية. ومن ملامح هذا الضعف للوعى السياسي أيضًا أزمة الهوية وعدم الاندماج الاجتماعي ومن ثم أزمة المشاركة السياسية نتيجة لشعور الأفراد في المجتمع بأن الواقع السياسي الجديد لم يساهم في حل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية وأن النخب السياسية منشغلة في الصراع على السلطة ومكاسبها والتي هي بعيدة تماماً عن هموم الجماهير في المجتمع وتطلعاتهم إلى تحسين وتطوير واقعهم المعاشي ... كل هذا يؤدى بطبيعة الحال إلى عزوف الأفراد عن المشاركة السياسية والتي تظل فقط عملية شكلية وغير ناضجة[20].

إذاً يُعد الوعى السياسي أحد أبعاد الثقافة السياسية بصفة عامة في المجتمع، فالبناء السياسي في المجتمع وما يتضمنه من نظام سياسي وسلطة سياسية من بين أهم العوامل البنائية – هذا إلى جانب عوامل أخرى فيها ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي ومستوى التعليم ودور وسائل الاتصال الجماهيري جميعها تسهم في تشكيل وتحديد مستوى الوعى السياسي للفلاحين في المجتمع الريفي[21].

مما سبق سوف تأخذ الدراسة بتعريف الوعى السياسي للفلاحين – إجرائيًا على أنه: "معرفة ورؤية/ تصور صغار الملاك والحائزين من الفلاحين لما يحيط بهم على المستوى المحلى الداخلي، إطار مجتمعهم الريفي، وأيضًا على المستوى الكلى – المجتمع المصري الكبير، لطبيعة العملية السياسية والسلطة والحكومة بصفة عامة وكافة المشكلات المجتمعية وموقفهم منها إما بالمشاركة أو الإحجام وكيفية الدخول في عمليات أوسع فيما يتعلق بالمشاركة السياسية في عمليات التغيير السياسي كالثورات أو بالمشاركة في التصويت الانتخابي واختيار الحاكم السياسي وأعضاء البرلمان السياسي والاستفتاء على الدستور.

3. الثقافة السياسية في المجتمع القروى:-

إن النظرة الشاملة للنظام السياسي لابد وأن تأخذ في الحسبان بيئته الثقافية التي تؤثر على أدائه، حيث أن سلوك الأفراد داخل مختلف الأبنية السياسية يتحدد جزئيًا بقيمهم السياسية. فبطبيعة الحال نجد أن مطالب المحكومين الموجهة إلى النظام وأساليب تعبيرهم فيها واتجاهاتهم ومشاعرهم ووعيهم السياسي عمومًا، حياله تتأثر بشكل كبير بالثقافة السياسية السائدة، علاوة على أن التغير السياسي والمشاركة السياسية ترتبط بالثقافة السياسية أوثق الارتباط فالقيم الثقافية هذه قد تكون دافعاً للتغيير أو عائقاً في سبيله.

وإذا كان البعد الثقافي في الوجود السياسي قد لفت انتباه الكثير من الفلاسفة والمفكرين وعلماء الاجتماع السياسي، فإن الفلاحين كفئة اجتماعية – وخاصة ثقافتهم السياسية– لم يكونوا محل تجاهل من جانب الفكر الاجتماعي والسياسي بوجه عام. فمنذ "ماوتس تونج" الذى ذهب إلى أن الفلاحين في المجتمع الصيني يشكلون قوة قادرة على العطاء الثوري دون حدود، أيضًا "فيدل كاسترو" رأى أن التحرير والتنمية في كوبا لا يمكن إنجازها إلا بالتحالف مع الفلاحين. وفي كتابه الشهير "معذبو الأرض"، اعتبر "فرانتز فانون" الفلاحين القوة الثورية الوحيدة في المستعمرات يمكنهم أن يكسبوا كل شئ عن طريق العنف وحده. وفي الوقت ذاته اهتم العلماء الاجتماعيون بالفلاحين– خاصة بعد ظهور العديد من الدراسات السابقة التي ألقت الضوء على النمط الاقتصادي للفلاحين وبناء مجتمعاتهم وعلاقاتهم بالمجتمع الكبير ودورهم السياسي كفئة اجتماعية لها وزنها وما يمكن أن يسهموا به من خلال مشاركتهم اجتماعيًا وسياسيًا في عمليات التحديث والتغيير والتنمية. وكما أشار "كمال المنوفي"، إلى أهمية الثقافة السياسية للفلاحين المصريين من خلال أبعاد هامة من الإكراه والحرية والشك والثقة والمقاومة والخضوع والمساواة والتدرج والدينية والعلمانية وأخيرًا الولائين المحلي والقومي.

ونظرًا لأهمية الثقافة السياسية فهناك العديد من التعريفات التي قدمت إليها كمفهوم منها على سبيل المثال لا الحصر: أنه يقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شئون السياسة والحكم والدولة والسلطة، والولاء والانتماء والشرعية والمشاركة السياسية في المجتمع.

وهى أيضًا تعنى أنها منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها المجتمع المعين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم.

وبناء على ذلك تشتمل الثقافة السياسية على عناصر هامة هي:–

- أنها تمثل مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية للفلاحين في المجتمع.
- الثقافة السياسية للفلاحين هي ثقافة فرعية فهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به ولا يمكن أن تنفصل عن الثقافة الكلية للمجتمع المصري.
- تتميز الثقافة السياسية للفلاحين بأنها متغيرة وليست ثابتة مثل ذي قبل.
- تختلف الثقافة السياسية من مجتمع لآخر كما أنها تختلف من فرد لآخر وهذا الاختلاف تحدده عوامل هامة كالأصل والمهنة ومحل الإقامة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية(22).

وعمومًا تؤثر الثقافة السياسية على علاقة الفرد بالعملية السياسية فهناك بعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور بالولاء والانتماء والمواطنة المسئولة وهنا يتوقع أن يشارك الفرد في الحياة العامة وأن يسهم طواعية وبإرادية حرة في تغيير المجتمع والنهوض به.

وفي دول أخرى يتسم الأفراد باللامبالاة والاغتراب وعدم الشعور

بالمسئولية تجاه أي شخص خارج محيط الأسرة. لذلك يمكن القول، أن الاستقرار السياسي يعتمد على الثقافة السياسية فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يساعدان على الاستقرار والعكس صحيح[23].

مما سبق نرى أن الثقافة السياسية للفلاحين هي عبارة عن مجموعة القيم والاتجاهات وأنماط السلوك والمعارف السياسية التي تنعكس عن مجموعة العوامل البنائية في المجتمع الريفي خاصة ملكية وسائل الإنتاج ومستوى التعليم والانفتاح على الخارج، وهذه العوامل تسهم في تشكيلها وتحديدها خاصة على مستوى المشاركة السياسية إما في الثورات أو التصويت والسلوك السياسي الانتخابي.

وهذه الثقافة السياسية للفلاحين ثقافة فرعية لكن على الرغم من ذلك فهي مندمجة وليست منفصلة عن الثقافة السياسية للمجتمع المصري ككل، أيضًا هذه الثقافة السياسية الفلاحية تتسم بالتغير والتحول والاندماج في كافة العمليات التي من شأنها أن تؤدى إلى التحول والتغير الاجتماعي والسياسي في المجتمع. وتتجدد هذه الثقافة السياسية لجماعات الفلاحين بناء لمحددات بنائية أساسية، كالملكية والمهنة والمستوى الاقتصادي ومستوى التعليم، وجميعها تشكل طبيعة مشاركته سياسياً وتفاعله في أحداث المجتمع.

4. المشاركة السياسية بعد ثورتي 25 يناير و 30 يونيه:-

بحدوث ثورة 25 يناير عادت الروح السياسية إلى الريف المصري، حيث يخطئ من يظن أن الفلاحين لم يقدموا إسهامًا حاسمًا في مشهد ثورة 25 يناير 2011م، وأن الفلاح المصري ظل وفياً لمبدأ انسحابه وسلبيته أو غياب تأثيره في العملية السياسية.

فالمؤكد أن أعداداً غفيرة من الفلاحين بكافة فئاتهم خرجوا لميدان التحرير بدءًا من 28 يناير، ثم توالت الأعداد الكبيرة بعد أن تحول الميدان إلى رمز الثورة وعنوان للمشاركة السياسية الفاعلة.

ومن المرجح أن هناك عدة عوامل دفعت الفلاحين إلى المشاركة في ثورة 25 يناير وهى:-

أولها: وصول الوضع السياسي إلى ذروة التأزم إبان عهد مبارك، مع تصاعد الحملات الأمنية ضد الفلاحين في الريف المصري.

ثاني هذه العوامل ما يتعلق، بتدهور الأحوال المعيشية في أوساط الريفيين، وارتفاع مستويات البطالة إلى ما يقرب من 60% ومعدلات الفقر إلى 75% في العام 2010.

فعلى الرغم من إعلان نظام مبارك عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، لكن شيئًا لم يحدث من كل هذا فبمرور العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مازال يقبع حوالى 40 مليون فلاح مصري تحت خط الفقر من جراء السياسات الفاشلة، بل أصبحت مصر تستورد أكثر من نصف غذائها.

ويرتبط العامل الثالث برفض حكومة مبارك منح الفلاحين المصريين الحق في تشكيل روابط وجمعيات مستقلة عن أجهزة الدولة للدفاع عن حقوقهم ناهيك عن إساءة معاملتهم.

ولم تقتصر مشاركة الفلاحين في فعاليات ثورة 25 يناير، وإنما كل المليونيات التي طالبت بتسليم السلطة إلى رئيس مدني وتفعيل قانون العزل واستبعاد فلول الوطني من الترشح ومن كل قطاعات الدولة.

وفي ثورة 30 يونيو، عادت انتفاضة الفلاحين من جديد، حيث بقيت المظالم كما هي وأن أمواج ثورة يناير توقفت عند حدود القرية المصرية، وكان بارزًا سوء أوضاع الفلاحين والإنتاج الزراعي خاصة بعد ارتفاع أسعار الأسمدة وصعوبة تسويق المنتجات الزراعية.

وواقعيًا ظل المجتمع الريفي يعانى كافة مظاهر الظلم الاجتماعي والطبقي وسوء الأحوال المعيشية وتدنى المستوى العام للخدمات الحكومية مع تدهور معدلات النمو وتزايد الفارق ما بين القرية والمدينة في المجتمع المصري.

غير أن المفارقة الأهم في ثورة 30 يونيو هي خروج فلاحو الصعيد والذى كان معقلاً للتيارات الإسلامية ومناصرين لحكم الإخوان المسلمين. لكن تغيرت الأوضاع التي ترتبت عليها إقصاء الرئيس الإخواني.

مجمل القول، أن هناك مؤشرات تؤكد تنامى وتيرة الحراك الاجتماعي والسياسي للفلاحين مع تزايد مشاركتهم السياسية منذ قيام ثورة 25 يناير وتتمثل في التالي:-

1. مشاركة الفلاحين غير المسبوقة في الاستفتاء على التعديلات الدستورية التي أجريت في مارس 2011 ثم الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أجريت في العام 2012م، حيث أن الريف المصري كان بمثابة عامل الحسم في تحديد وجهتها[24].
2. الحراك الإلكتروني للفلاحين في المجتمعات الريفية، حيث أن الريف المصري بفلاحيه كان حاضراً وبقوة في عمليات الحشد والتعبئة الإلكترونية لثورة 25 يناير وكذلك ثورة 30 يونيو حيث دشنت صفحات على "الفيس بوك" و "تويتر"، وغيرها من أدوات التواصل الاجتماعي[25].
3. إعلان أبناء الريف من الفلاحين تفاعلهم مع الواقع الجديد في وسائل الاتصال الحديثة وفضاء الإنترنت وذلك بتشكيلهم ائتلافات من شباب الفلاحين والجمعيات الأهلية.
4. التوجهات السياسية للفلاحين في الريف لم تعد ذات بعد واحد ذات كتلة سياسية متجانسة مثل ذي قبل "الحزب الاشتراكي والحزب الوطني"، لكن اتسم الريف بتباين مرجعياته السياسية وتعارض أيديولوجيته، فالملاحظ أن أصبح هناك تمايزًا سياسيًا واضحاً بين جماعات الفلاحين في المجتمع الريفي.
5. الخروج الكثيف لنساء الريف خاصة في ثورة 30 يونيو، حيث لعبت المنظمات النسائية دورًا هامًا في عمليات الحشد والتعبئة للمرأة الريفية، وكان

بارزًا ذلك في دور منظمة نساء بلا حدود، والتي قامت بجولات ميدانية واسعة على النساء في الريف المصري لحثهم على المشاركة في ثورة 30 يونيو[26].

ثالثاً: نتائج البحث الميداني: (قضايا التحليل):-

تعد طريقة دراسة الحالة من بين أهم الوسائل التي تهدف إلى تحديد مختلف العوامل التي تؤثر في الوحدة موضوع الدراسة ومن ثم الوقوف على سير الأحداث الفردية من جهة والواقع الذى يؤثر على وضع وتصرفات الحالة من الناحية الاجتماعية – الثقافية والاقتصادية والسياسية من جهة أخرى[27].

ووفقاً لهدف البحث الأساسي وهو الوقوف على طبيعة وواقع المشاركة السياسية لصغار الملاك والحائزين من الفلاحين في الريف المصري، ورصد أهم السمات وخصائص الوعى السياسي والثقافة السياسية ودور العوامل البنائية التي تسهم في تحديد طبيعة المشاركة السياسية لهؤلاء الفلاحين في القرية المصرية.

فعلى ضوء هذا الهدف الأساسي قمنا بإجراء مقابلاتنا المتعمقة مع عدد من الحالات من أرباب الأسر من صغار الملاك والحائزين من الفلاحين بالقرية مجتمع البحث، حيث جاءت في مجملها حوالى (50) حالة دراسة من إجمالي صغار الملاك والحائزين من الفلاحين والذين هم حوالى (260) حالة من جملة الحائزين وعددهم (1490) حائزاً بالقرية، بنسبة 19.1%.

وأجريت هذه المقابلات المتعمقة على حالات البحث الخمسون وفقًا لقضايا دليل المقابلة المتعمقة والذي تضمن ست أبعاد أساسية هي:-

الأول منها، اشتمل على البيانات الأولية، كالاسم، النوع، الديانة، السن، الحالة الاجتماعية، مستوى التعليم، عدد أفراد الأسرة، المهنة الأساسية، مستوى الدخل الشهري، ثم حجم وطبيعة الملكية من وسائل الإنتاج الاجتماعي. واشتمل البعد الثاني على طبيعة المشاركة السياسية للفلاحين في القرية المصرية، ثم البعد الثالث على ملامح الوعى السياسي في القرية. ثم البعد الرابع والذى يشتمل على خصائص الثقافة السياسية للفلاحين في القرية المصرية. أما البعد الخامس، فقد تضمن أهم المحددات البنائية للمشاركة السياسية للفلاحين في الريف. وأخيرًا البعد السادس، فكان حول التساؤل عن أهم معوقات المشاركة السياسية للفلاحين في القرية المصرية.

1. طبيعة المشاركة السياسية للفلاحين في القرية المصرية:-

أشرنا مسبقاً إلى أن المشاركة السياسية كأحد مكونات البناء الفوقي للمجتمع، ترتبط بشكل أساسي بالوضع الاقتصادي الاجتماعي في المجتمع، وقد لاحظنا أن الوضع الاقتصادي الاجتماعي في فترة ما قبل حدوث ثورة 25 يناير وكذلك 30يونيو كان غير ملائماً لوجود مشاركة سياسية إيجابية وحقيقية للفلاحين على اعتبار أن البناء الاجتماعي – الثقافي والسياسي يعكس مصالح الطبقة الحاكمة والسلطة السياسية فقط وكان ضد مصالح الفلاحين- خاصة صغار الملاك والحائزين منهم مع معاناتهم من سوء الأوضاع المجتمعية – لذلك كان ضرورياً

أن يحدث نوع من أنواع التغيير في هذا البناء وهذا ما أحدثته الثورة المصرية– في بنية المجتمع المصري عامة وريفه خاصة، كل هذا يتيح لجماعات الفلاحين والتي عانت فيما قبل هاتين الثورتين، أتاح هذا التغيير للفلاحين فرص واسعة في أن تشارك سياسياً بصورة فاعلة وإيجابية في أحداث هاتين الثورتين، وأيضًا في اختيار رئيس الجمهورية وكذلك في الاستفتاء على الدستور المصري واختيار أعضاء البرلمان السياسي.

فعلى مستوى مجتمع البحث – قرية الدراسة– وجدنا أن هناك اتفاقا أخذ صورة جماعية الرأي بين حالات البحث من صغار الفلاحين على مشاركتهم بصورة إيجابية وفاعلة في أحداث ثورة 25 يناير من العام 2011م، وفي ثورة 30 يونيو من العام 2013م. وإن كانت النسبة المئوية لهذه المشاركة في أحداث الثورتين بين حالات الدراسة من الفلاحين تجاوزت 99.5%، ما عدا حالة واحدة بنسبة 0.5% هي التي أجابت بعدم المشاركة.

ولمعرفة كيفية مشاركة حالات الدراسة من الفلاحين في أحداث الثورة واليه دور كل حالة في أحداث الثورة، أوضحت تلك الإجابات في أن دور الفلاحين تمثل في التجمع في ميدان التحرير وخروجهم بصورة جماعية من القرية في شكل عصيان جماعي وانتفاضات فلاحية تحاول إحداث تغيير الأوضاع خاصة، النظام السياسي وتحسين الأوضاع المعيشية اقتصاديًا واجتماعيًا، مع إرساء دعائم الأمن والعدل الاجتماعي.

وبسؤال حالات البحث عن المشاركة السياسية لهم في أي من الثورتين وأيهما أهم في رأيهم، وجدنا إجماعاً فيما بين حالات الدراسة على المشاركة في الموجة الثانية من الثورة ومحاولاتهم تعديل مسار ثورة 25 يناير من خلال الثورة الثانية 30 يونيو، والأسباب في رأى الحالات، كان في أنهم شاركوا في الثورة الثانية محاولة منهم القضاء على حكم الإخوان المسلمين ورفضهم لهذا النظام المتعسف والجائر والذى كان عبارة عن (مفسدة للبلاد) من وجهة نظرهم وإن دل هذه الوضع فإنما يدل على نضج وعى الناس– خاصة الوعى السياسي ومعرفتهم بما يحدث على مستوى المجتمع المصري بصفة عامة.

وعن أسباب أهمية ثورة 30 يونيو من وجهة نظر حالات الدراسة، أوضحت إجاباتهم بنسب مرتفعة للغاية بأن الثورة الثانية كانت لتصحيح مسار الثورة الأولى، وتعديل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الظلم والفساد الاجتماعي ومحاولاتهم جعل الأمور في مسارها الطبيعي. فكانت مجالات مشاركة الفلاحين سياسياً في انتخابات رئيس الجمهورية والتصويت على الدستور وفقاً للجنة الخمسين وكذلك اختيار أعضاء البرلمان السياسي الجديد.

وبالسؤال عن أي من النظامين السياسي أفضل في رأى حالات البحث أجمعت إجابات حالات البحث الخمسين على ان النظام السياسي الحالي بعد ثورة 30 يونيو أفضل لصالح البلد – مصر– حيث الاعتدال السياسي والوسطية في الرأي والرأي الآخر مع محاولات النظام الجديد إحداث تطور ونهضة اقتصادية

واجتماعية وسياسية شاملة للمجتمع المصري.

2. ملامح الوعى السياسي في القرية المصرية:-

من المؤكد أن علاقة الوعى بالبناء الاجتماعي علاقة مستمرة وذات فاعلية وتأثير متبادل فيما بينهما فالوعى السياسي له إطاره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذى يؤثر فيه- وبالتالي فإن الواقع الاجتماعي لأي مجتمع وما يمر به من تغيرات شاملة هو المحدد الأساسي لطبيعة ومستوى الوعى الاجتماعي عامة والوعى السياسي والمشاركة السياسية بصفة خاصة- أيضاً نجد أن الوعى بكافة أبعاد هذا الواقع الاجتماعي يختلف ويتمايز بصورة واضحة لدى مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، وذلك من حيث الشكل والمستوى حتى على المستوى الفردي في المجتمع.

فيشتمل الوعى السياسي إلى جانب المعرفة بتطور قوى وعلاقات الإنتاج في واقع المجتمع- يشتمل أيضاً المعارف والتصورات الأخرى: كالمعرفة بالأحزاب السياسية وعددها، والعضوية فيها من عدمه، ومعرفة اسم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء واسم وزير الزراعة -....الخ على سبيل المثال، وكذلك المعرفة لأهم سياسات الدولة الحالية في منظومة الإنتاج الزراعي واستجابات الفلاحين لهذه السياسات الزراعية الأخيرة بعد ثورة 30 يونيو، وردود أفعالهم تجاهها، بالقبول أو الرفض- وهل الحكومة والمسئولين بجانب الفلاحين – خاصة صغارهم في القرية- أم العكس هو الصحيح، تخلى الدول عن مسئولياتها تجاههم ورفع يدها عنهم وجعلهم يقعون فريسة لاستغلال التجاوز والسوق السوداء وسيادة الظلم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع الريفي.

وبسؤال حالات الدراسة عن المعرفة بما هي الأحزاب السياسية في مصر، أوضحت الإجابات أن من يعرفون شكلت النسبة الغالبة وهى 94% من جملة الحالات أما الذين لا يعرفون شيئاً عن ما هي الأحزاب السياسية فكانوا حوالى (3) حالات بنسبة 6%، من جملة حالات الدراسة.

وبسؤال حالات الدراسة عن أي منها عضو في أي حزب جاءت بنسبة 100% وهى أن ليس أي منهم عضو في حزب سياسي وبسؤالهم عن سبب عدم عضويتهم في أي من الأحزاب، أجمعت إجاباتهم على أن الأحزاب السياسية ليس لها أي دور فاعل في العملية السياسية منذ فترات تاريخية بعيدة، كذلك على أن هذه الأحزاب لا تقدم أية فائدة أو منفعة تذكر للفلاحين خاصة صغار الملاك والحائزين وهى ليست لها معرفة أو اتصال بالقرية المصرية عموماً، وتسعى الأحزاب لتحقيق مصالحها فقط دون تحقيق مصالح لغيرهم من أعضاءه.

وبسؤال الحالات عن اسم رئيس الجمهورية جاءت إجاباتهم بنسبة 100% مؤكدة على الرئيس المشير/ عبد الفتاح سعيد السيسي الذى يحب مصر ويحرص على مصلحة المصريين ونحن الفلاحين، وكذلك رئيس الوزراء ووزير الزراعة وجميعهم يعملون بصفة مستمرة في مصلحة مصر ومحاولاتهم تطوير والنهوض بكل الشعب المصري دون تمييز بين فرد وآخر في المجتمع المصري كله.

وبالسؤال عن سياسات الدولة في مجال الإنتاج الزراعي الأخيرة اجمعت إجابات المبحوثين على أن الدولة وخاصة النظام السياسي الحالي وقفت بجانب كل الشعب المصري وخاصة الفلاحين والصغار منهم وذلك بوضع بعض السياسات والتشريعات الإنتاجية والزراعية مثال ذلك، القضاء على غلاء أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي من تقاوى ومبيدات وكيماويات، أيضًا رفع أسعار المنتجات الزراعية، خاصة محصول القمح واستلام الدولة للمحصول من الفلاح بسعر 420 جنيه للأردب ورفع أسعار القطن إلى 1400 جنيه للقنطار، مع إنهاء مشكلة ديون صغار الفلاحين المتعثرين في سداد القروض من بنوك التسليف والائتمان الزراعي. ومعيشيًا، توضع معاشات لصغار الفلاحين، والضمان الاجتماعي وإقامة الجمعيات التعاونية والنقابات الفلاحية ودعم قدرات المزارعين من الفلاحين لزيادة المشاركة في تحقيق التنمية والنهوض بالريف.

وبذلك كان إحساس الفلاحين بالأمان والعدل الاجتماعي أكثر من ذي قبل من خلال أفعال النظام السياسي الحالي وهذا الوضع جعل الفلاحين أكثر وعياً وإحساساً بالمسئولية تجاه الدولة الذى شعر الفلاح بأنها تقف بجانبه وتناصره وتحاول النهوض بمستوى معيشته التي عانى من سنوات كثيرة من الظلم والاستغلال والخوف.

3. خصائص الثقافة السياسية للفلاحين في القرية المصرية:-

إن لكل مجتمع خصوصيته تعكسها الثقافة السائدة بين أبنائه تلك الثقافة التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري وواقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي فضلاً عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة.

والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، فمن بين أهم مكونات الثقافة السياسية الريفية، ما يتمثل في التوجه نحو العمل العام والتوجه نحو النظام السياسي والإحساس بالانتماء والهوية ومرجعية الفلاحين من خلال مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لدى الفلاحين في مجتمعهم.

ومن بين أهم خصائص الثقافة السياسية للفلاحين في أن أي نظام سياسي دائمًا في حاجة إلى وجود ثقافة سياسية تدعمه وتغذيه وتحافظ عليه، فهذه الثقافة السياسية هي التي تسهم في تحديد عناصر القيادة السياسية، وتحديد علاقة الفرد والعملية السياسية، وتحقيق الاستقرار السياسي يعتمد على الثقافة السياسية، فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخب والجماهير يساعدان في تحقيق الاستقرار والعكس التجزئة الثقافية والاختلاف بين هاتين الثقافتين يشكل مصدرًا لتهديد الاستقرار للنظام السياسي وأيضًا استقرار المجتمع بصورة عامة.

وللتعرف على طبيعة الثقافة السياسية للفلاحين بالقرية وخصائص هذه الثقافة، وجهنا تساؤلات هامة حول ما إذا كانت هناك مظاهر للظلم والاستغلال يقع على كاهل الفلاح – خاصة فيما بعد ثورة 30 يونيو وذلك من خلال تعامل الفلاحين مع مؤسسات الدولة الرسمية بالقرية: كالجمعية الزراعية، الوحدة المحلية،

وتجار المحاصيل والمنتجات الزراعية للأرض، جاءت إجابات حالات الدراسة بالإجماع بأنه لا توجد أي مظاهر للاستغلال والظلم في ظل النظام السياسي الحالي وأن الفلاح أصبح يتمتع بقدر كبير من الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية نظرًا لأن الدولة وبشكل مستمر تدعم الفلاحين وتحرص على استقرارهم اقتصاديًا واجتماعيًا.

وهذا ما جعل معظم حالات الدراسة تؤكد في آرائهم وإجاباتهم بأنهم أصبحوا يثقون في الحكومة والمسئولين عن ذي قبل- في الماضي- والثقة أصبحت مطلقة- من وجهة نظر حالات البحث- حيث تأكدهم وشهورهم بأن النظام السياسي والمتمثل في رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مهندس/ ابراهيم محلب دائمًا وأبدًا يسعون إلى وضع سياسات شاملة للنهوض بالدولة على كافة المستويات والذى من شأنه أن ينعكس بالإيجاب على تحقيق مصلحة طبقة الفلاحين عمومًا في المجتمع الريفي وخاصة صغار الملاك والحائزين منهم. كل هذه الأوضاع جعلت لدى الفلاحين وعيًا بالمصلحة ووعيًا بمقاومة الظلم والاستغلال من أي جهة نظرًا لإحساسه وتأكده من أن الدولة أصبحت تقف بجانبه بصفة دائمة.

أيضًا، كان من نتيجة إحساس الفلاح وتأكده من اهتمام الدولة والنظام السياسي به وبالفلاحين عمومًا بالمجتمع الريفي. كان نتيجة ذلك هو أن أصبح الفلاح أكثر انتماءً وولاءًا لبلده وأكثر إحساسًا بالحرية والديمقراطية في المجتمع المصري.

4. المحددات البنائية للمشاركة السياسية للفلاحين في الريف المصري:-

تلعب ملكية وسائل الإنتاج الاجتماعي وخاصة الأرض الزراعية دورًا أساسيًا في تحديد شكل ومستوى الوعى الاجتماعي عامة والوعى السياسي خاصة وكذلك في تحديد طبيعة المشاركة السياسية للفلاحين في المجتمع الريفي- وهذا ما أكدت عليه العديد من نتائج الدراسات السابقة.

ثم مستوى التعليم ودرجة ثقافة التعليم الحاصل عليه الفرد، هذا إلى جانب الانفتاح على العالم الخارجي، إضافة إلى مستوى العمر وسن الفلاح- إلى جانب عوامل بنائية أخرى جميعها تسهم وتؤثر في تحديد مستوى المشاركة السياسية للفلاحين خاصة في التصويت الانتخابي والسلوك السياسي عامة.

وهذه الفرضيات التي تم وضعها للتحقق منها وهل المشاركة السياسية للفلاحين بعد الثورة أصبحت أكثر فعالية وفي تزايد عما قبل الثورة وما هو دور الملكية ومستوى التعليم والسن أو العمر في تحديد درجة وطبيعة المشاركة السياسية للفلاحين في القرية.

ومن خلال إجابات حالات الدراسة تبين أن معظم حالات الدراسة أكدت على أن الملكية للأرض الزراعية تؤثر بصورة متوسطة وليست كلية في تحديد مستوى المشاركة السياسية للفلاحين.

حيث اختلفت الأوضاع عن قبل الثورة فكانت قبل الثورة الذين يشاركون سياسيًا في أي مجالات للمشاركة كانوا هم فئة كبار الملاك الفلاحين بالقرية والذين

لديهم حيازات وملكيات كبيرة من الأرض الزراعية، وكانوا صغار الفلاحين والمعدمين يتخوفون من السياسة ولم يقدموا على أي من صور المشاركة السياسية نظرًا لما عهدوه من مظاهر الظلم والاستغلال إما من قبل الدولة أو فئة كبار الملاك.

لكن الوضع اختلف بعد حدوث الثورة المصرية، حيث تعالت ثقة الفلاح وتنامى وعيه السياسي وأصبح أكثر شعورًا بمسئولية الدولة والنظام السياسي تجاهه.

وعن دور التعليم أو مستوى التحصيل العلمي للفرد، أكدت حالات الدراسة على أن التعليم كان ومازال وسيظل له الدور الأساسي والفاعل في تحديد مستوى وعى الفرد اجتماعيًا وسياسياً وكذلك دور التعليم في مسألة الوعى والمشاركة السياسية.

فأوضحت إجابات الفلاحين أن التعليم يثقف ويزيد من وعى الفلاح والفرد عمومًا فكلما ارتفع مستوى تعليم الفرد كلما ازدادت درجات المشاركة الاجتماعية عمومًا والمشاركة السياسية خصوصاً والعكس صحيح كلما تدنت مستويات التعليم كلما صاحبه انخفاض في مستوى ودرجة المشاركة السياسية للفرد في المجتمع.

وللتعرف على دور السن ومستوى العمر للفرد في التأثير على درجات وطبيعة مشاركته سياسيًا خاصة في التصويت السياسي والانتخابي. أكدت حالات الدراسة بالإجماع في إجاباتهم على أنه لم يعد أن كبار السن فقط هم الذين يشاركون ويهتمون بالعملية السياسية أكثر من فئات العمر الشابة مثل ذي قبل في فترات ما قبل الثورتين 25 يناير و 30 يونيو.

لكن الأمر اختلف حيث أصبحت فئات الشباب من الجنسين في المرحلة العمرية ما بين 20 سنة و 35 سنة، وهى المرحلة العمرية للشباب وهذه المشاركة لا تقتصر على الذكور فقط دون الإناث لكن الثورة المصرية أثبتت أن المشاركة السياسية إما في الثورة أو في التصويت الانتخابي لاختيار رئيس الجمهورية والدستور واختيار أعضاء البرلمان السياسي، أن الشباب من الجنسين أصبح أكثر وعيًا بخطورة المرحلة للتغيير وأهمية رأيهم في تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والنهوض بمصر، هذا إلى جانب كبار السن وحكمتهم العمرية ومشاركتهم سياسيًا والمعهودة من قديم الزمان.

5. معوقات المشاركة السياسية لصغار الفلاحين في القرية المصرية:-

معوقات المشاركة عمومًا والمشاركة السياسية خصوصًا لها صورًا أو جوانب عديدة في المجتمع لكن حددنا تسع متغيرات بمثابة معوقات أو تحديات المشاركة وهى بمثابة الحجر العثرة أمام مشاركة الفلاحين سياسيًا ومجتمعيًا وطلبنا من حالات الدراسة ترتيبها من حيث أولوية الاهتمام ودرجة الخطورة على التأثير في مجريات المشاركة السياسية لهم في العملية السياسية وجاءت إجاباتهم موضحة، أنه من بين أخطر معوقات المشاركة السياسية والتي مازالت موجودة بالفعل في واقع المجتمع الريفي المصري هي الأمية وعدم الإلمام بالقراءة والكتابة وذلك

بنسبة 100%، ثم الخوف من السياسة وماله علاقة بها بنسبة 97.3%، ثم سمات ومظاهر التخلف الثقافي والاجتماعي من تواكلية والاعتقاد الخاطئ في أمور كثيرة هامة لتغيير وتطوير مجتمع القرية بنسبة 95.4%. ثم نظرة المسئولين لصغار الفلاحين نظرة دونية يشوبها عدم الاهتمام على اعتبار أنهم من طبقة والأغنياء من طبقة أخرى بنسبة 90.1%. ثم انعدام الثقة من قبل الفلاحين تجاه المسئولين والسلطة السياسية بنسبة 84.2%، ثم تزييف وعى وفكر الفلاح بأساليب كثيرة ومنها وسائل الإعلام الجماهيري بنسبة 76.4%. ثم استغلال الوسطاء والتجار بالسوق السوداء وتسويق المنتجات الزراعية ومحاصيل الفلاح بنسبة 75.2%. ثم عدم فاعلية الأحزاب السياسية وضعف دورها الموجه إلى مصلحة صغار الفلاحين والذين هم باستمرار وراء تحقيق مصالح أغنياء الفلاحين بنسبة 70.3%. وأخيرًا، تنفيذ مشروعات التنمية من قبل الحكومة فقط دون الأخذ في الاعتبار رأى الفلاحين ومشاركتهم فيها بنسبة 67.1%.

أهم النتائج التي خلص إليها البحث:-

لقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج الهامة وذات الدلالة وهى:-

1. أظهرت نتائج البحث أن هناك اتفاقًا عامًا وإجماعًا في الرأي بين كافة حالات الدراسة حول مشاركتهم السياسية بصورة إيجابية ومكتملة وأيضاً فاعلة في أحداث ثورتي 25 يناير و 30 يونيو، والتي كانت بهدف إحداث التحول والتغيير في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع المصري ككل ومجتمعه الريفي بصفة خاصة.
2. اتسمت المشاركة السياسية للفلاحين بوضوح السلوك السياسي الذي أخذ صورة جماعية من حيث الشكل والمستوى من خلال العصيان الجماعي والانتفاضة الفلاحية بهدف تغيير النظام السياسي القائم وتغيير مجمل الأوضاع المجتمعية أملاً في تحسين هذه الأوضاع اجتماعيًا واقتصاديًا.
3. أن هناك إجماعاً في رأي المبحوثين على أن المشاركة السياسية لهم في الموجة الثانية لثورة 30 يونيو كانت أعلى من حيث الشكل والمستوى، كمًا وكيفًا بهدف القضاء على حكم الإخوان الجائر والفاسد.
4. تبين أن طبيعة المشاركة السياسية لصغار الفلاحين من الملاك والحائزين كانت تتسم بالشمولية ووفقاً لأهداف واضحة مما يدل على فاعلية صغار الفلاحين وأن هؤلاء الفلاحين نشطين سياسيًا ويمكن الاعتماد عليهم كفئة اجتماعية فاعلة تسهم في تحقيق التغيير الشامل، وهذا على العكس ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة والتي رأت أن صغار الفلاحين فئة اجتماعية خاملة وليست نشطة سياسياً، وكذلك رأى ماركس، ذاته حول صغار الفلاحين في المجتمعات الريفية.
5. توصل البحث إلى أن مشاركة الفلاحين سياسيًا في أحداث ثورة 30 يونيو، كان أكثر وضوحًا وبنسب متزايدة ومرتفعة للغاية مقارنة بثورة 25 يناير كان لأسباب عديدة منها، تصحيح مسار الثورة الأولى، والقضاء على ظلم واستغلال الإخوان المسلمين، وتزايد ثقتهم في القائد السياسي الجديد وشخص الرئيس السيسي، ثم

محاولاتهم تعديل الأوضاع سياسياً واقتصاديًا واجتماعيًا ووضع الأمور في نصابها ومسارها الطبيعي.

6. تمثلت مجالات المشاركة السياسية للفلاحين في الريف المصري في مستويين أساسيين، الأول منهما، المشاركة في فعاليات الثورة المصرية، والثاني: مشاركة الفلاحين في التصويت السياسي سواء في الاستفتاء على الدستور أو انتخاب رئيس الجمهورية واختيار أعضاء البرلمان السياسي الجديد في مصر.
7. أظهرت نتائج البحث الميداني أن هناك وعيًا سياسيًا متناميًا لدى جماعات صغار الفلاحين في القرية المصرية من خلال معارفهم وتصوراتهم المتزايدة حول الأحزاب السياسية ودورها والعضوية فيها من عدمه، ومعرفة اسم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ... ووعيهم المكتمل حول أهم سياسات الدولة الحالية في منظومة الإنتاج الزراعي وردود أفعال صغار الفلاحين حول هذه السياسات بالقبول والرضا.
8. إحساس الفلاحين المتزايد نحو دور الدولة والنظام السياسي الحالي ووقوفه إلى جانب صغار الفلاحين تحقيقاً لمصالحهم من خلال وضع سياسات وتشريعات متعلقة بالإنتاج الزراعي الريفي ومحاولات الدولة المستمرة أن تبعد الظلم والاستغلال عن كاهل صغار الفلاحين في الريف المصري.
9. تزايد إحساس الفلاحين عمومًا وصغارهم خصوصًا في القرية المصرية بالأمان والعدل والمساواة الاجتماعية نظرًا لما يقدمه ويفعله النظام السياسي الجديد بعد ثورة 30 يونيو، ومناصرته لصغار الفلاحين بعد معاناة لسنوات طويلة من الظلم والاستغلال والخوف على طول فترات تاريخ مصر الاجتماعي.
10. أوضحت النتائج أن الفلاحين المصريين لهم ثقافة اجتماعية وسياسية خاصة بهم وهى مكملة للثقافة الاجتماعية والسياسية العامة للمجتمع المصري وهى جزء لا يتجزأ عنها بل ويكملها.
11. أصبح الفلاح المصري يتمتع بقدر كبير من الحرية والمساواة والعدل الاجتماعي نظراً لارتفاع درجات الثقة في النظام السياسي بعد ثورة 30 يونيو، والحكومة، لدى الفلاحين، الذين أصبحوا أكثر وعيًا بالمصلحة الذاتية – كطبقة اجتماعية لها أهمية ضمن طبقات المجتمع المصري، وتنامى وعى طبقتهم الفلاحية بمقاومة الظلم والفساد والاستغلال الطبقي نتيجة إحساس الفلاحين وتأكدهم من أن الدولة بجانب الفلاح بصفة مستمرة.
12. أصبح الفلاح المصري أكثر انتماءً وولاءًا لبلده مصر عن ذي قبل ومن ثم أكثر حرية وديمقراطية وكذلك إحساساً بالأمان في مجتمعه.
13. وعن دور أهم العوامل البنائية في تحديد درجة المشاركة السياسية للفلاحين في الريف المصري، وجدنا أن الملكية للأرض الزراعية كأحد أهم وسائل الإنتاج الزراعي تؤثر بصورة متوسطة ولست كلية- كعامل أساسي وحيد- لكن إلى جانب عوامل أخرى هامة في المجتمع، في تحديد درجة المشاركة السياسية بالزيادة أو النقصان. وتختلف هذه النتيجة مع كل من نتائج دراسة د. صلاح

الدين منسى محمد، ود. محيي شحاته، وهذا ما يتعلق بفرضية البحث المتعلقة بدور الملكية في تحديد درجات المشاركة السياسية للفلاحين في الريف المصري.

14. مازال التعليم ومستوى ما يتحصل عليه الفرد من تعليم له الدور الأساسي والفاعل في تحديد مستوى وعى الفرد اجتماعيًا وسياسيًا، وكذلك في تحديد درجة ومستوى المشاركة السياسية للفلاحين، فكلما ارتفع مستوى التعليم زادت درجة المشاركة السياسية والعكس صحيح، كلما تدنت مستويات التعليم صاحبه انخفاض في درجة المشاركة السياسية للفرد في المجتمع، وهذا ما يؤكد فرضية البحث الثانية.
15. يؤثر مستوى السن أو عمر الفلاح في درجة مشاركته سياسيًا – فبعد الثورة لم يعد كبار السن– الشيوخ– فقط هم الذين يقبلون بكثرة على التصويت السياسي أو المشاركة السياسية عموماً، فقد أكدت بيانات البحث الواقعي أن الشباب أصبحوا أكثر مشاركة عن ذي قبل سواء في فعاليات الثورة أو التصويت السياسي والانتخابي. وهذا ما يختلف مع ما توصلت إليه نتائج دراسة صلاح الدين منسى محمد حول المشاركة السياسية للفلاحين.
16. مازالت الأمية – الجهل– تشكل التحدي الأعظم أمام إقبال الفلاحين على المشاركة السياسية في القرية المصرية. أيضاً، الخوف من السياسة والتحدث الجماعي حول قضاياها مع القرناء من الفلاحين تحديًا آخر أمام الإحجام عن المشاركة السياسية للفلاحين في الريف المصري.
17. أوضحت بيانات البحث الميداني عن وجود عوامل هامة تشكل تحديات أمام المشاركة السياسية للفلاحين وذلك وفقًا لآرائهم وتصوراتهم وهى ترتيبًا من الأعلى إلى الأدنى من حيث درجة الأهمية في رؤى الفلاحين وهى: التخلف الاجتماعي والثقافي من التواكلية والسلبية والمعتقدات الخاطئة والتي مازالت موجودة وسائدة في المجتمع الريفي المصري بين الفلاحين ومقاومتهم لعمليات التغيير والتطوير. أيضًا، النظرة الدونية لصغار الفلاحين وعدم الاكتراث بهُم من قِبَلْ المسئولين والحكومة. وانعدام الثقة من قبل الفلاحين تجاه الحكومة والسلطة السياسية. ثم تزييف وعى وفكر الفلاحين من خلال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري. أيضًا، استغلال الوسطاء وتجار السوق السوداء للفلاحين في المجتمع الريفي. ثم عدم فعالية الأحزاب السياسية وضعف دورها الموجه إلى تحقيق مصالح صغار الفلاحين والذين يسعون فقط نحو تحقيق مصالح الأغنياء منهم. وأخيرًا، عدم اشراك الفلاحين كقاعدة جماهيرية عريضة في التخطيط وتنفيذ مشروعات التنمية والتنمية الريفية والتي هي في غالب الأمر تأتى من أعلى فقط– من قبل الحكومة والمسئولين دون الأخذ في الاعتبار بآراء الفلاحين ومشاركتهم الهامة فيها في المجتمع.

المراجـــــــع

.1 حبيب عايب: أزمة المجتمع المصري الريفي في مصر، ونهاية الفلاح؟ ترجمة منحة البطران، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013م، ص .6

2. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، مصر، وانظر أيضاً:-

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2009م.

- تقرير التنمية البشرية 2009: التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشرى والتنمية: نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009م، ص .22

.3 كرم سعيد: الريف المصري وأبعاد التغيرات السياسية بعد ثورتين، أحوال مصرية، يناير، 2013م.

4. صقر النور: الفلاحون والثورة في مصر: فاعلون منسيون، مجلة المستقبل العربي، عدد/427، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر، 2014م.

.5 صلاح الدين منسى محمد: المشاركة السياسية للفلاحين المصريين، الطبعة الأولى، دار الموقف العربي، القاهرة، 1984م.

6. محى شحاته سليمان: العوامل البنائية والثقافية المؤثرة على المشاركة السياسية في الريف المصري، دراسة ميدانية مقارنة في قريتين مصريتين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1985م.

7. كمال المنوفي: الثقافة السياسية للفلاحين المصريين، تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، دار ابن خلدون، بيروت، الطبعة الأولى، 1980م.

8. أسامة بدير: دور النقابات الفلاحية في دعم قدرات المزارعين للمشاركة في التنمية الريفية بمحافظة بنى سويف، معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية- مركز البحوث الزراعية، المجلة المصرية للبحوث الزراعية، 92 (2)، الجيزة، مصر، 2014م.

.9 التعداد السكاني لعام 2010، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالوحدة المحلية بزرقان.

.10 وزارة الزراعة سجل /2 خدمات، مديرية الزراعة بمحافظة المنوفية، الإدارة الزراعية بمركز تلا، والجمعية الزراعية بناحية كمشيش، 2010م.

11. أحمد سعيد تاج الدين: الشباب والمشاركة السياسية، دار الكتب المصرية، القاهرة، 2011م، ص 211.

وانظر أيضاً:-

- د. هالة مصطفي: الأحزاب، موسوعة الشباب السياسية، سلسلة خاصة يصدرها مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2008م، ص 52.
- أحمد يوسف القرعى: ثقافة المشاركة السياسية في الإعلام، الأهرام، 21 يناير، 2010م، السنة 135، عدد 44971.

- Richard Johnston: "Political Participation،" www.TheCanadianenencyClopedia.com

.12 Verba, C. Participation Citizenship in Six Developing Countries A.P.S.R., Vol. 63, 1969, pp. 5- 7.

.13 كمال المنوفي: الثقافة السياسية المتغيرة، مركز الدراسات السياسية للأهرام، القاهرة، 1979م، ص .79

.14 علي جلبى: الشباب والمشاركة السياسية، في مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار

المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1982م، ص 530.

15. السيد يسن: الثورة والتغير الاجتماعي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1977م، ص 52.

حول أهم تعريفات المشاركة السياسية كمفهوم ومصطلح انظر:-

- المنصف وناس: مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991م، ص 21.
- عبد الهادي الجوهري: دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، 1985م، ص 57.
- Bush, Ray, "Economic Crisis and the Politics of Reform in Egypt", Boulder, Co. West view Press, 1999, p. 23.
- El- Grommet, Raid, "the Political Economy of Rural Poverty", London, New York: Rout ledge, 1990, p. 63.
- United Nations Development Programmer (UNDP), Human Development Report, 2009, Cairo: UNDP, 2009, p. 49.

.16 Brady, Henry, "Political Participation", in Measures of Political Attitudes, eds. John P. Robinson, Philip R. Shaver, San Diego, Academic, Press, 1999, pp. 14- 35.

17. برنارد لامبرت: الفلاحون وصراع الطبقات، ترجمة: منصور أبو الحسن، سلسلة (Seoul) السياسية، الطبعة الأولى، دمشق، 1986م، ص 47.

وانظر أيضاً، حول دور الفلاحين في السنوات الأخيرة في الأحداث السياسية:-

18. إريك وولف: حروب الفلاحين في القرن العشرين، ترجمة: أكرم رفاعي، دار الحقيقة للطبع والنشر، بيروت، 1977م، ص 196.

19. أحلام عبد العزيز ومحمد نجارى: في مفهوم الوعى السياسي، النخبة الجزائرية الشابة، 29 ديسمبر، 2012م، ص ص 1- 7.

20. موسى محمد آل طويرش: الوعى السياسي كعنصر أساسي في بناء النظام السياسي الديمقراطي، مركز العراق الجديد للإعلام والدراسات، الجامعة المستنصرية، بغداد، فبراير 2012م.

.21 Michael Hann Gan and Charles, "Confrontation Class Consciousness and the Labor Process, Press, 1986, pp. 39- 43.

22. السيد عليوة ومنى محمود: مفهوم المشاركة السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 30 يونيه 2009م.

23. السيد عليوة ومنى محمود: دراسة تأصيلية لمفهوم المشاركة السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، الثلاثاء: 2008/12/22.

وانظر أيضاً، حول مفهوم وأبعاد الثقافة السياسية:-

- مولود زايد الطيب: علم الاجتماع السياسي، منشورات جامعة السابع من إبريل، الزاوية، ليبيا، الطبعة الأولى، 2007م، ص 182.
- الانتخابات الرئاسية المصرية، 2012م، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 24 يوليو 2012م.

وانظر أيضاً:-

- انتخابات مجلس الشورى المصري 2012، ويكيبديا الموسوعة الحرة، انتخابات مجلس الشعب والشورى المصري 2011/ 2012.
- رشا عبد الصمد: تقرير مشاركة المصريين في كافة الانتخابات والاستفتاءات بعد ثورة 25 يناير، الجمعة 17 يناير 2014.
- أحمد عبد العزيز: بالأرقام رئاسية 2014 الأكثر مشاركة منذ ثورة يناير، الأربعاء 28 مايو 2014.

وانظر أيضاً:-

- مدحت منير: قرار الشعب: الدستور الجديد هو المتمم لثورة 25يناير و 30 يونيو، 2 ديسمبر 2013.
- محمد بالروين: ماذا نعنى بالمشاركة السياسية – على الموقع الإلكتروني:-

Berween@Hotmail.com

- Nathan J. Brown, "Peasant Politics in Modern Egypt", "The Struggle against the State", Yale Univ. Press New Haven and London, 1990, p. 176.
- Theodor Shan in, "Peasants and Peasant Societies", Penguin Modern Sociology Readings, ©, 1971, pp. 238- 264.

وحول دور الفلاحين في التغيير السياسي والاجتماعي في ثورات الربيع العربي، انظر:-

- Asef Bayat, "Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East", Stanford, Univ. Press, 2013, p. 67.

24. غريب سيد أحمد: تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، ط 3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986م، ص 181.